الجلسة التاسعة والخمسون بعد المائة

- **التاريخ** : الاثنين 9 ربيع الأول 1421 (12 / 06 / 2000)
- **الرئاسة** : السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين والسيد إدريس بسيط الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : أربع ساعات وخمس دقائق ابتداء من الساعة التاسعة وخمس دقائق صباحا.
- **جدول الأعمال** : مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص كل من :

1 . لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني.

2 . لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

* * *

السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين :

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون،

يتضمن جدول أعمال هذا اليوم مناقشة مشاريع الميزانيات التي تدخل في اختصاص كل من :

أولا : لجنة الخارجية والدفاع الوطني

ثانيا : لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ثالثا : لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية

رابعا : لجنة المالية

خامسا : لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية.

ونظرا لوفرة مواد هذا اليوم المرجو من السادة المستشارين الاختصار والتركيز جهد المستطاع في مداخلاتهم لنتمكن من إتمام جدول الأعمال في ظروف مريحة.

في البداية نقطة نظام.

السيد المستشار بريكا الزروالي

فاين وزير الخارجية. ما ندخلو شاي إيلا ما جا الوزير.

السيد الرئيس :

كاين الخارجية والدفاع الوطني. السيد الوزير المكلف بإدارة الدفاع الوطني موجود معنا وأظن بأن وزير الخارجية سيلتحق بنا ....

السيد المستشار بريكا الزروالي

واش ما شي ضروري نتأخر واحد 10 دقائق الجلسة ريثما....

السيد الرئيس :

لا، 10 دقائق غادي تدينا 11 أو 12 ديال الليل، الله يجازيكم، بكل أسف، اللي تيقدر هذا المجلس وتيعطيه حقو راه موجودين. اللي عندهم...

فمعذرة، راه ما كاين شاي بحال الانضباط، إذا لم يكن الانضباط في أي مؤسسة راه ما كاين والو، وتنظن بالنسبة للتجمع ما كاين فيه تدخل، الحركة الديموقراطية الاجتماعية المستشار الحاج الطاهري غير موجود الفريق الديموقراطي، يتولى التدخل عنه المستشار السيد محمد السلامي، تفضلوا ... ومعذرة على ...

السيد المستشار محمد السلامي :

السيد الرئيس،

تدخلي هو في قطاع الخارجية وقطاع الدفاع الوطني، ولذلك لا يمكن أن نفصل التدخل بين هاتين القطاعين، لذلك أطلب تأجيل ولو 10 دقائق كما قال زميلي إلى أن يحضر السيد وزير الخارجية.

السيد الرئيس :

طيب ... تفضلوا

السيد محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

الحكومة بما أن هناك السيد وزير الدفاع الوطني، أنه يسجل النقط اللي هي باش الخارجية، وكذلك هو متواجد باش غادي يتصنت للتدخل ديالو في قطاع الدفاع الوطني، إذن ما كاين حتى شي مشكل باش نمشيو، وكنا عاد البارح قلنا على أنه نبداو في 9، ما كاين باس إيلا وزير الخارجية وقع له يعني التأخر ديال واحد 3 أو 4 دقائق...

السيد الرئيس:

سنجد حل وسط، غادي نعطيو الاسبقية للتدخلات حول إدارة الدفاع الوطني، وتتليو الخارجية، طيب ، أظن المستشار السيد ابريكا الزروالي الخارجية أولا تدخلوا، تفضلوا الكلمة للمستشار السيد ابريكا الزروالي عن فريق الاتحاد الدستوري.

السيد المستشار ابريكا الزروالي :

السيد الرئيس،

شكرا للسيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

حقيقة كان التدخل هو نسيج واحد لوزارة الخارجية والدفاع، ولكن نحن مستعدين للتدخل في الدفاع حاليا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

نتقدم الآن بدراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدفاع الوطني، هذا القطاع الذي يعتبر رمزا لوحدتنا كدولة وضمانة لأمتنا واستقرارنا وهو إلى جانب ذلك يعتبر جهازا مكملا أو مسايرا النشاط وزارة الخارجية، وبالمناسبة ننحي إكبارا وإجلالا أمام القوات المسلحة الملكية وعلى رأسها جلالة الملك محمد السادس نصره الله القائد الأعلى ورئيس الاركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، وهي مناسبة نعمل لتأكيد اجتماعنا الوطني على تقوية الميزانية باعتبارها ميزانية تهم رمز السيادة الوطنية، وجعلها في صدارة الاولويات التي ترقى إلى مستوى تطلعات الشعب المغربي، ومهما رصد من إعتمادات لهذه الوزارة لا تفي مطلقا بحقها ودورها الطلائعي في فرض الامن والحفاظ على المقدسات الوطنية، واستعدادها للتصدي لكل الاحتمالات وقد برهنت القوات المسلحة الملكية عن شجاعتها وقدرتها الدفاعية كلما ظهر عنصر يهدد أمن البلاد وسلامتها، كما برهنت عن روح يهدد أمن البلاد وسلامتها، كما برهنت عن روح عالية من الانضباط والمسؤولية وعن يقظة وكفاءة هائلتين في التحكم في التكنولوجيا العسكرية الحديثة بشكل تثير معه الإعجاب والاحترام، الشيء الذي أهلها للمساهمة في مناصرة القضايا العربية والإسلامية، حيث أبلت قواتنا المسلحة الملكية البلاء الحسن في الصحراء المغربية وفي صحراء سيناء وفي مرتفعات الجولان، كما ساهمت في حفظ الأمن والسلم الدوليين في كل من الصومال والبوسنة والهرسك وكوسوفا التي لا زالت ترابط فيها إلى يومنا هذا ضمن دول حفظ السلام الدولي.

وفي هذا النطاق نثمن عاليا المجهودات التي يوليها صاحب الجلالة نصره الله لهذه الاسرة العزيزة علينا جميعا وذلك سيرا على نهج والده الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه حيث أعطى أوامره السامية حفظه الله لكي تولي الاصلاحات واصدار المراسيم التطبيقية للقوانين الخاصة سواء بالنسبة للخدمات العسكرية أو الجيش الرديف أو القانون 34 - 97 المتعلق بمكفوفي الدولة والقانون 34 - 97 المتعلق بقدماء المحاربين وقدماء العسكريين.

وفي الختام نجدد إشادتنا بدور قواتنا المسلحة الملكية المرابطة في تخوم صحرائنا المسترجعة من قوات مسلحة ودرك ملكي وقوات مساعدة ورجال الأمن، كل ذلك بفضل الجنكة السياسية الكبيرة التي يتمتع بها صاحب الجلالة محمد السادس القائد الاعلى للقوات المسلحة الملكية، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار السيد محمد اليحياوي عن فريق الحركة الشعبية للاصالة المغربية والعدالة الاجتماعية، تفضل.

السيد المستشار محمد اليحياوي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

اخواني المستشارين،

إنه يشرفني أن أتناول الكلمة اليوم باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني برسم الفترة الممتدة ما بين فاتح يوليوز و21 دجنبر 2000.

وأغتنم هذه المناسبة لأوجه باسم فريقي، أسمى عبارات الإجلال والإكبار، والإعتزاز لقواتنا المسلحة الملكية ولرئيس أركانها جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد الرئيس،

إن كل ما يتم رصده من اعتمادات لقواتنا المسلحة الملكية نعتبره في فريقنا، استثمارا وطنيا نافعا، إيمانا منا بضرورة تمكينها من كل الوسائل المادية والبشرية وعلى أحسن التجهيزات والتقنيات المتطورة والعصرية.

فكيف نحاسب هؤلاء الأسود المرابطين ليل نهار في التخوم والواقفين سدا منيعا أمام كل الاعتداءات والمتربصين بوحدتنا الترابية، وكيف نحاسب هؤلاء الأسود الذين جعلوا من أقاليمنا الصحراوية بشساعتها وامتداد أراضيها ورشاحيا من الترميم والبناء.

وكيف نحاسب قواتنا المسلحة الملكية وتاريخها حافل بالعطاءات والتضحيات والمكاسب والمنجزات، وبأسمى مواقف الشجاعة والإقدام، هذه الصفات التي ميزتها على الدوام، وطبعت مسيراتها، وكيف لا وهي التي تربت وترعرعت على يد المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني الذي جعل منها أسرة وطنية متماسكة الأركان وقوية الإيمان، وتتابع اليوم عطاءاتها وتضحياتها تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد الوزير،

لقد تابعنا باهتمام كبير العرض القيم الذي قدمتموها أمام اللجنة المختصة، ونغتنمها مناسبة لنسجل بارتياح كبير تجاوبكم مع مختلف الإقتراحات والملاحظات التي أثارها السادة المستشارون أعضاء اللجنة عند دراستهم لميزانية السنة الفارطة، وأذكر منها على الخصوص :

1 - إصدار القانونين المتعلقة بالخدمة العسكرية وجيش التحرير وجيش الرديف، وكذا المرسومين التطبيقيين لهما.

2 - إعادة تنظيم وتسيير المؤسسات الاستشفائية التابعة للقوات المسلحة الملكية على أساس إحداث أجر عن الخدمات المقدمة من طرف هذه المؤسسات، مع الإبقاء على مجانيتها، وفتح إمكانية استفادة المواطنين من خدماتها.

3 - ترسيم جميع الموظفين المدنيين التابعين لها، مع تحسين الوضعية المادية للأطباء الملحقين العسكريين وكذا العاملين بمصلحة الصحة العسكرية.

4 - إحداث نص قانوني يمنح بموجبه تعويض خاص عن التجريدة لفائدة العسكريين والملحقين بفوج القوات المسلحة الملكية المتوجهة إلى كوسوفو.

وأخيرا إعداد النصوص التنظيمية الخاصة بقانون مكفولي الأمة، وقانون قدماء العسكريين وقدماء المحاربين وبإحداث مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الإجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين.

- إعادة انتشار وحدات القوات المسلحة الملكية من خلال إحداث تكنات جديدة في إطار ميزانية التجهيز المرصدة لهذه الفترة.

إننا فعلا لفخورون بهذه المنجزات والإصلاحيات التي يعود فيها الفضل الأول لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية كما يعود الفضل إلى السيد الوزير حيث كنتم مخلصين في تبليغ مقترحات ممثلي الأمة إلى جلالة الملك.

إن دور قواتنا المسلحة الملكية لا ينحصر فقط في الدفاع عن وحدة الوطن وحماية حدوده، بل يمتد إلى المساهمة في بناء هذا الوطن، وفي التنمية بكل مظاهرها، وفي رفع المعاناة على المواطنين كلما وجب ذلك.

لذلك مهما رصدنا لها من إمكانيات فإننا لن نفي بحقها، وستبقى لجنة الخارجية والدفاع الوطني، ومن خلالها كل المستشارين بهذه المؤسسة الموقرة، يطالبون بالمزيد من أجل العناية أكثر بقواتنا على اختلاف وحداتها حتى ترقى إلى مستوى طموحات الشعب المغربي، وإلى مستوى التطور الذي يعرفه العالم في مجال الدفاع الوطني.

وأخيرا، أسجل باعتزاز المجهودات الجبارة والخدمات الجليلة التي تقدمها الأميرة الجليلة لالة مريم رئيسة مصالح الأعمال الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية، فتحية إكبار وإجلال لهذه القوات وإلى قوات الدرك الملكي والقوات المساعدة المرابطة في التخوم، وتغمد الله شهداءنا الأبرار برحمته الواسعة إنه بالإستجابة جدير، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار.

المستشار أحمد القادري عن الفريق الاستقلالي لا يوجد بالقاعة. فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن المستشار عبد اللطيف اسطمبولي، فريق الاشتراكي المستشار. عفوا الكلمة للمستشار محمد السلامي عن الفريق الديمقراطي، تفضلوا.

السيد المستشار محمد السلامي :

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

زملائي المستشارين المحترمين،

باسم الفريق الديمقراطي أتدخل في مناقشة الميزانية الفرعية للفترة الممتدة من يوليوز إلى دجنبر 2000، ويتعلق الأمر بمحورين اثنين وهما قطاع وزارة الخارجية وقطاع الوزارة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني.

المحور الأول : محور *الخارجية*.

بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، أتشرف أن أتدخل في هذا الإطار للتعرف على سياسة الحكومة المتبعة في هذا المجال، وكذلك للوقوف على حجم الإمكانيات المالية المخصصة لهذا القطاع، باعتباره قطاعا يلعب دورا استراتيجيا في السياسة الخارجية، وبالتالي فان حجم الميزانية المرصودة هي التي تحدد لنا مدى إمكانية الحضور الفعلي والمتميز للديبلوما سية المغربية وقدرتها على التصدي للمناورات التي يلجأ إليها خصوم وحدتنا الترابية، وتطوير علاقاتنا السياسة والإقتصادية مع الاتحاد الأوربي، وتفعيل اتحاد المغربي إضافة إلى توظيف ديبلوماسيتنا في إحداث علاقات ديبلوماسية واقتصادية جديدة.

إن من بين المهام الأساسية ذات الأولوية القصوى بالنسبة لوزارة الشوون الخارجية والتعاون هي التتبع عن كثب كل المناورات والمحاولات الفاشلة التي يلجأ إليها خصوم وحدتنا الترابية لتقويض مسلسل التسوية الأممي، وتفعيل ديبلوماسيتنا في هذا الإطار اتجاه الاتحاد الاوربي والعالم العربي والقارة الإفريقية والدول الأسيوية والأمريكية.

وهذا يتطلب من الحكومة تسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية المؤهلة لملاحقة المرتزقة وضحض أطروحتهم المزعومة اتجاه أقاليمنا الصحراوية وبمناسبة لقاء لندن بين الوفد المغربي وممثل هيئة الأمم المتحدة، فإننا في الفريق الديمقراطي نعلن من أعلى هذا المنبر، تشبتنا بالشرعية الدولية وتمسكنا بإجراء استفتاء يشارك فيه جميع أبناء الصحراء المغاربة دون إقصاء ولو واحد منهم.

إن بلادنا اليوم وفي ظل عالم يتغير باستمرار وبسرعة فائقة اقتصاديا واجتماعيا، مدعوة إلى استغلال كل الظروف والبحث عن كل المنافذ والطرق تؤمن اتجاه بلادنا نحو الرقي والازدهار، وهذا رهين بمدى فعالية ديبلوماسيتنا وقدرتها على ضمان حضور متميز في سياق تطوير علاقتنا مع المجموعة الأوربية، باعتبارها قطبا استراتيجيا بالنسبة لاقتصادنا الوطني.

وفي هذا السياق على ديبلوماسيتنا مواكبة كل التطورات وحرصها على بناء علاقة اقتصادية متكافئة مع هذا التكتل الهام، خصوصا وأن بعض الدول الأعضاء في هذه المجموعة خلقت عدة أزمات لبلادنا، كان لها أثر سيء على وضعيتنا الاقتصادية والاجتماعية كما كان لها وقع سلبي على جاليتنا المقيمة بالخارج.

ولعل ما تعرضت له صادراتنا الفلاحية من مضايقات أجنبية وكذلك أحداث إلخيدو بإسبانيا خير دليل على أن ديبلوماسيتنا أصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالحذر واليقظة لمواجهة كل احتمال.

وعلى ذكر أحداث إلخيدو وأحداث أخرى شبيهة بذلك فإننا في الفريق الديمقراطي نلح على ضرورة إعطاء رؤية تتميز بالحداثة لأداء السفارات والقنصليات، وجعلها في خدمة الجالية المغربية، إضافة إلى حثها على ربط جسور التواصل اليومي والمستمر بينها وبين جاليتنا في الخارج لتبقى عضوا أساسيا في تغذية نسيجنا الاقتصادي.

ودائما في إطار العلاقات مع المجموعة الأوربية، نرى من المفيد أن تتحرك ديبلوماسيتنا المغربية في اتجاه فتح حوار جاد ومسؤول، سعيا لإيجاد حل مرض بين المغرب وإسبانيا من أجل استعادة السيادة

الوطنية على المدينتين السليبتين سبة ومليلية والجزر المجاورة، وجعل هذه القضية من القضايا الأساسية في دور ديبلوماسيتنا، وفي علاقتنا الثنائية مع الجارة إسبانيا.

لكل هذه الاعتبارات أضحى لزاما على الحكومة أن تضفي ديناميكية جديدة على ديبلوماسيتنا حتى تكون ممثلا فاعلا في كل المنتديات الإقليمية والجهوية والدولية، خصوصا وأن الأنشطة الديبلوماسية أصبحت في عهد العولمة والمنافسة الاقتصادية والتجارية، تقتضي أن نقوم بمهمة التعريف بالمنجزات الاقتصادية، وما تقوم به بلادنا على مستوى التأهيل والتكوين أو على مستوى تبسيط الإجراءات والتحفيزات قصد استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

ويرتبط دور الديبلوماسية المغربية كذلك بتوسيع آفاق وحضور بلادنا ديبلوماسيا واقتصاديا في أقطار جديدة، على اعتبار أن الانخراط في مسار تنموي متصاعد يفرض تنويع الشركاء الاقتصاديين وخاصة بالنسبة للدول التي لا تربطنا معها علاقات اقتصادية واتفاقات تجارية.

وهذا من شأنه أن يدعم بكل إيجابية صادراتنا بمختلف أنواعها وأشكالها وذلك في ظل التهديدات المتتالية التي تلجأ إليها المجموعة الأوربية من حين إلى آخر بهدف الضغط على بلادنا لتقبل الشروط التي تخدم مصالحها.

وكلنا يدرك جيدا مدى أهمية المرحلة الاقتصادية الدولية الراهنة المرتكزة أساسا على مبدأ التكتلات الاقتصادية كاختيار استراتيجي لهيمنتها على التجارة والاقتصاد الدوليين.

وفي هذا السياق لابد على ديبلوماسيتنا أن تعمل على إسهامها وتفعيل هياكل اتحاد المغرب العربي في اتجاه توحيد المواقف والتعاون في إطار كتلوي لخدمة المصالح المشتركة ومواجهة التحديات القارية، وفي ذلك دعم قوي لدول جنوب الحوض الأبيض المتوسط في علاقتها بالأساس مع دول الشمال.

إلا أن تفعيل هذا الاتحاد ينبغي أن يتم في جو الوئام والتفاهم والاحترام المتبادل إزاء القضايا الوطنية للدول الأعضاء.

المحور الثاني، قطاع إدارة الدفاع الوطني :

إن الحديث عن استكمال وحدتنا الترابية، يستوجب منا، ونحن بصدد دراسة الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني أن نقف وقفة إجلال وإكرام، أمام الأدوار البطولية التي تضطلع بها القوات المسلحة الملكية وقوات الأمن، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك المعظم محمد السادس، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية نصره الله وأيده.

كما نعتبرها كذلك مناسبة لاستحضار المواقف البطولية والشجاعة التي تميزت بها القوات المسلحة الملكية منذ أن تجسدت كرمز للسيادة الوطنية في عهد المغفور له صاحب الجلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه، وما قامت به بكل مكوناتها البرية والبحرية والجوية، والدرك الملكي، من جهاد وكفاح، أبانت عنه من روح عالية تتسم بالانضباط والمسؤولية، وعن يقظة وكفاءة في التعامل بشكل إيجابي وحديث مع التكنولوجيا العسكرية، في عهد جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله مثواه.

وهاهي اليوم تواصل مسيرتها الدفاعية عن حوزة الوطن، في جو من التلاحم البطولي، في عهد جلالة الملك محمد السادس، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة، الذي ما فتىء يولي، بعد تربعه على عرش أسلافه المنعمين يتفقد الحاميات العسكرية، ليقف على ما تعرفه هذه الحاميات من دقة في التسيير والانضباط اليومي في الحياة العملية، كما توجهت هذه العناية كذلك بإعلان صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، بمناسبة احتفال القوات المسلحة الملكية بعيدها الوطني الذي خلد الذكرى 44 لتأسيسها، على إحداث الكلية الملكية للدراسات العسكرية العليا ابتداء من أكتوبر المقبل.

وإذ نبارك هذا القرار الحكيم، فإننا في الفريق الديمقراطي نعتبره مبادرة هامة وشجاعة في اتجاه مواكبة قواتنا المسلحة الملكية للتقنيات الحديثة، وتعزيز وسائل الدفاع المتطورة، وتطوير قدراتنا العلمية والتكنولوجية المتصلة بالميدان العسكري، وذلك انطلاقا من التحديات المطروحة على وطننا في ظل المتغيرات التي عرفها ملف قضية وحدتنا الترابية.

كما نستغل مناسبة مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لإدارة الدفاع الوطني، للإشادة بقواتنا المسلحة الملكية المرابطة في تخوم الصحراء المغربية، من ضبط وضباط الصف، وجنود ورجال الدرك،

والأمن الوطني، والقوات المساعدة، وأن نقف وقفة تقدير واحترام للأعمال الجليلة التي تقوم بها، متحدية قسوة الطبيعة والظروف المناخية التي تعيش على ايقاعها أقاليمنا الجنوبية.

ومن جهة أخرى، نرى من الواجب علينا التنويه بالمجهودات التي تبذلها المصالح الاجتماعية لفائدة قواتنا المسلحة الملكية، للاهتمام بمصالحهم العامة والخاصة، هذه المجهودات التي تندرج في إطار العناية الخاصة التي يوليها صاحب الجلالة الملك المعظم محمد السادس نصره الله وأيده للجانب الاجتماعي لهذه القوات.

ومن هذا المنطلق، فإنه أضحى لزاما على الحكومة الاهتمام أكثر بعائلات أفراد القوات المسلحة الملكية، ودعم كل المبادرات الهادفة إلى الرفع من معنوياتهم حتى يتمكنوا من القيام بواجبهم النبيل في أحسن الظروف وأيسرها، هذا وإن الفئات المتقاعدة من أفراد قواتنا المسلحة في حاجة إلى التفاتة وتعبئة مالية تؤمن وضعهم الاقتصادي والاجتماعي تكريما لهم لما أسدوه من خدمات جليلة، وماقاموا به من تضحيات جسام لصالح هذا الوطن العزيز.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمين،

زملائي المحترمين،

لقد سجل التاريخ بمداد الفخر والاعتزاز، مساهمة القوات المسلحة الملكية في دعمها للقضايا العربية والإسلامية، وإسهامها كذلك بشكل أثارت معه الإعجاب والتقدير في حفظ الأمن والسلم الدوليين، مما يجعلنا نقدر المسؤولية الملقاة على عاتق قواتنا المسلحة الملكية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس القائد الأعلى ورئيس الأركان الحرب العامة، خصوصا وأن قضيتنا الترابية تمر من منعطف يدعو إلى التعبئة اللازمة والعناية بالعنصر البشري، وذلك في ظل الاستفتاء المرتقب بأقاليمنا الجنوبية والذي سوف لن يكون إلا تأكيديا لمغربية صحرائنا.

وفي الختام، لا بد من الانحناء إجلالا وإكبارا أمام أرواح شهداء قضية وحدتنا الترابية، راجين من العلي القدير أن يتغمدهم برحمته الواسعة وأن يسكنهم فسيح جنانه، مغتنمين هذه الفرصة لنؤكد من جديد ضرورة دعم الحاجيات المتاحة لقطاع الدفاع الوطني حتى يتمكن من مواجهة اتساع مجالات تدخله ومواكبة التطورات التقنية الحديثة في مجال الدفاع. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار،

المستشار محمد أوحلو هل يوجد بالقاعة ؟

الكلمة للمستشار السيد محمد أوحلو عن فريق التجديد والتقدم الديمقراطي.

السيد المستشار محمد أوحلو :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية الداخلة في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني، وهي المناسبة التي سأستغلها - ليس لاستعراض الأرقام ومناقشتها لكونها تدخل في حكم التقني المحض ولا تعبر بالضرورة عن حقيقة النوايا الحكومية لخضوعها المسبق لإكراهات التوازن المالي الذي لا مفر منه - وإنما الغرض من هذا التدخل هو بسط بعض من أفكارنا وملاحظاتنا واقتراحاتنا للمساهمة بها في تطوير السياسة الحكومية في هذا المجال الحيوي رغبة في تطويره وبنائه.

أيها السادة، لا يخفى على أحد ما لهذا القطاع من أهمية قصوى لارتباطه الوثيق بسيادة البلد ولمدى دوره في تعزيز مكانته الدولية، ذلكم أن صحته وسلامته مرتبطة جدليا وعضويا بمدى سلامة وصحة هذا القطاع.

إن الخوض في نقاش وضعية هذا القطاع لن يمر دون التطرق في المقام الأول بالنقاش والتحليل لقضية وحدتنا الترابية، ولا غرابة في أن نفرد لها حيزا هاما في هذا التدخل، فهذه القضية ورغم حساسية ودقة المرحلة التي تمر منها فإن طريقة تناولها لا شك وأنها تختلف عما

تعودنا عليه في السابق، ذلكم أن المعطيات المرتبطة بهذا الملف طالتها تغيرات جذرية في الاتجاه الإيجابي الذي يخدم موقف المغرب ويزيد من تثبيت حقه ويؤشر على قرب ظهور الحق وإزهاق الباطل.

وإذا كان العهد القديم المتسم بالثنائية القطبية وبالحرب الباردة وتبعاتهما قد شكل مرتعا خصبا للطروحات الإنفصالية إذ انتعشت فيه وزاد من إشعاعها جو التوتر وعدم الثقة الذي كان سائدا بين الفرقاء السياسيين بالمغرب وما نتج عن ذلك من أخطاء وانزلاقات، قدمت للانفصاليين وفي مناسبات كثيرة هدايا من ذهب مكنتهم من اكتساب مواقع متقدمة في بعض المحافل الدولية وأوهمت العديد من قادة دول العالم لمصداقية طرحهم وأدى إلى تراجع خطير للديبلوماسية المغربية حين انتهجت سياسة الهروب إلى الأمام، فإن العهد الجديد يتميز بروز عناصر إيجابية نجملها في الآتي :

أولا : إذا كان الإجماع الوطني الذي حصل حول القضية منذ بروز المؤشرات الأولى للنزاع المفتعل قد لعب دورا هاما وشكل خير ضامن لتثبيت شرعية ومشروعية الحق المغربي فإنه اليوم قد تعزز أكثر وتعمقت دلالاته إذ تعدى مداه ذلك الإجماع السياسي التقليدي حول قضية الوحدة الترابية إلى إجماع كامل وتام بين أهم الفرقاء السياسيين بالبلاد على سياغة التوجهات الكبرى للانقاذ وعلى ضرورة تغيير الاتجاه من أجل ضمان المصلحة العليا للوطن والشعب. هذا بعد أن تأكد للجميع أن الاستمرار على نفس النهج الذي ساد لعقود والذي تضررت منه المصالح الحيوية للبلد، وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية لمن شأنه أن يزج بالمغرب في متاهات هو في غنى عنها.

إن هذه القناعة، التي أعقبت مرحلة تميزت بمنطق شد الحبل، مكنت الجميع هذه المرة من نقاش هادىء ورزين ومسؤول أثمر مرحلة جديدة بكل مواصفات الجدة، فكان لتبادل الاشارات الإيجابية بين قطبي الحقل السياسي المغربي أثر كبير في بروز ثقافة سياسية جديدة قوامها التوافق إطارا والتراضي أسلوبا في معالجة ملفات البلاد الكبرى. وكان أن التقطت القوى الديمقراطية الإشارة العميقة الدلالة وقبلت المشاركة في تسيير الشؤون العامة للبلاد مساهمة منها في إشاعة جو الثقة وخلق دينامية جديدة دبت في جسم الحقل السياسي المغربي، هكذا إذن أثمرت المرحلة حكومة برئاسة اشتراكي تقدمي وبمشاركة أحزاب الحركة الوطنية.

إن هذا المعطى الجديد سنح وبفضل المكانة المتميزة التي يحتلها على الساحة الدولية أقطاب هذه الحكومة وعلى رأسهم الوزيرالأول، بحكم علاقة الصداقة التي تربطهم بعدد من قادة الدول الإفريقية والأمريكالاتينية والأسيوية وبالأوساط الإشتراكية بأوربا، سواء أيام الكفاح الوطني من أجل الاستقلال أو خلال مرحلة النضال من أجل الديمقراطية، بإعادة الدفء لعلاقة المغرب بهذه الجهات، ومكن من انتزاع اعترافات جديدة بمشروعية الحق المغربي من دول عديدة ومن سحب أخرى اعترافها بجمهورية الوهم والخيام.

ثانيا : إن تولي جلالة الملك محمد السادس نصره الله الحكم بعد وفاة والده رحمه الله وكيف أن هذا الانتقال مر في ظروف عادية وسليمة، وما دشن به عهده الجديد من إشارات إيجابية استهدفت إيجاد حلول مرضية لقضايا عكرت لفترة طويلة صفو المناخ السياسي، وأثرت سلبا على فعالية الدبلوماسية المغربية، زاد التجربة المتميزة بتشكيل حكومة التناوب صلابة ومناعة ومنح المغرب مكانة دولية متميزة أبهرت الأعداء قبل الأصدقاء لما يتمتع به الملك الشاب من تعاطف وتقدير لدى الأوساط الدولية، ولنا في الزيارات التي قام بها عدد من قادة الدول الكبار وما لاقاه جلالته من حفاوة استقبال من طرف آخرين خير مثال على ذلك.

هذا ونضيف إلى المعطيات الإيجابية الآنفة ذكرها بداية النهاية لأسطورة مرتزقة البوليساريو سواء بفعل السحب المتزايد لاعتراف الدول بها أو بفعل التحلل والترهل الذي أصاب جسدها مما تدل عليه التناحرات الداخلية لأجنحتها واستجابة العديد من أقطابها وقادتها السابقين لنداء الوطن الغفور الرحيم، لتكشف بذلك حقيقة الشعارات الزائفة لزمرة الخونة إذ تبين أنهم مجرد ذئاب استعملت من طرف أعداء الحق المغربي لتنفيذ مؤامرة ضد سيادته ووحدة أرضيه مقابل فتات موائد أسيادهم من الثرات التي تم تكديسها تحت غطاء المساعدات الإنسانية لجمهورية الوهم المزعومة.

غير أن المعطيات الإيجابية هاته ورغم أهميتها فإنها ستبقى قاصرة وذات مفعول محدود في الزمن لن يتعدى راهنيتها مالم يتم استثمارها بالشكل الأمثل وجعلها منطلقا صلبا لإحراز مكاسب جديدة ولاكتساح مواقع ظلت قبل الآن محرمة على الديبلوماسية المغربية.

وبهذا الصدد نلفت الانتباه إلى أن عدالة ومشروعية الموقف المغربي لا يعفي من الحرص الدائم واليقظة المستمرة والاستعداد المتواصل للرد المناسب على مناورات الأعداء الذين بالرغم من اقتناعهم بقرب نهاية الأسطورة (إن لم نقل قد انتهت) فإنهم لا زالوا لم يستسلموا بعد، وهذا ما يتجلى في استمرار سياستهم العدائية اتجاه المغرب وما يقومون به من دعاية مكثفة لمرتزقة البوليساريو بمحافل دولية. ولنا في بعض مناورات خلال الأعمال التحضيرية للقمة الأوروإفريقية ما يكفي للتدليل على ذلك، إضافة إلى العراقيل التي تعترض تطبيق المخطط الأممي حول الصحراء والموقف المتحيز لبعض أعضاء بعثة المينورسو.

وبقدر ما تفرض هذه الوضعية على الجهات المسؤولة تعزيز قدراتنا الدفاعية والاهتمام أكثر بأفراد قواتنا المسلحة الملكية التي نستغل هذه المناسبة للتنويه ببسالتها وبقائدها الأعلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والترحم على شهدائها الذين سقطوا في ساحة الشرف، فإنها تفرض أيضا على مكونات المجتمع المدني بذل المزيد من الجهود من أجل المساهمة في تعزيز وتمتين الجبهة الداخلية، وعدم الانسياق ولو بحسن نية وراء الأطاليل والترويج لمعطيات وطروحات ملغومة ومخدومة من طرف أجهزة الاستخبارات المعادية، فالحرية قيمة مقدسة لا جدال فيها لكن ينبغي أن لا ننسى أنها رديفة المسؤولية.

وبالمقابل نناشد الحكومة بتزويد الرأي العام كل ما أمكن ذلك بالتوضيحات والمعطيات الكافية تحصينا له ضد كل ما من شأنه تسميم موقفه والتأثير على توجهه ونود كذلك أن ندعوها إلى فتح الآفاق وإتاحة الإمكانيات للدبلوماسية الشعبية أو غير الرسمية المتمثلة أساسا في دعم مجهودات بعض المنظمات غير الحكومية الجادة التي لا ننكر ما تقوم به من مجهودات في الظل خدمة للقضية الوطنية.

كما ندعو إلى المزيد من الاهتمام بمشاكل وقضايا المواطنين بالأقاليم الصحراوية، وإن كنا لا ننكر ما تحقق من منجزات على امتداد عقدين من الزمن.

وفي نفس السياق، نأمل ليس من الحكومة فقط وإنما المجتمع المدني والقوى الحية للشعب المغربي أيضا قاطبة بذل الجهود لدى المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمة الأمم المتحدة وذلك من جهة لأجل التأكيد على المواقف الثابتة للمغرب ومن ضمنها رفض أي حل خارج إتاحة الفرصة لكل المواطنين الصحراويين بدون استثناء من المشاركة في الاستفتاء وهو ما لن يتم دون تسجيل كل من تتوفر فيه المعايير الخمسة المتفق عليها، ومن جهة أخرى للفت انتباهها إلى معاناة الإخوة الصحراويين بمخيمات الاحتجاز. وفي نفس السياق نأمل أن تستغل الحكومة الإمكانيات الكبيرة التي أتاحتها القمة الأوروإفريقية بالقاهرة لإعادة ربط الجسور بمنطقة الوحدة الإفريقية، سيما وأن بوادر تجفيد عضوية العصابة الانفصالية بدأت تلوح في الأفق.

وعلى صعيد آخر فإن الحديث عن ملف الوحدة الترابية لا ينبغي أن يتم بمعزل عن ملف لا تقل أهميته ألا وهو ملف سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما، إذ رغم اختلاف السياقات وتباين المعطيات بين الملفين، فإنهما يشكلان كلا متكاملا غير قابل للتجزيء. لقد آن الأوان لتقتنع الجارة إسبانيا بحتمية السيادة المغربية على المدينتين، وبهذا الصدد فإن على عاتق الحكومة مسؤولية التحرك المكثف وعدم ترك أي فرصة تمر دون أن تثير انتباه الدولة المستعمرة إلى خطورة الإجراءات التي تقدم عليها داخل المدينتين مما يسمى بمسلسل الأسبنة، وحملها للتخلي عن منطق الكيل بمكيالين، إذ في الوقت الذي تطالب فيه بحقها في السيادة على جبل طارق تعزز في المقابل من ذلك سيطرتها وإمعانها في استفزاز مشاعر المغاربة مما يدخلها في خانة من ينهى عن فعل ويأتي مثله.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إذا كانت قضية وحدة التراب المغربي على رأس جدول أعمال الديبلوماسية المغربية - وهو ما يجب أن يظل كذلك - فإنه بجانب هذا هناك مهام أخرى من صميم اختصاصاتها بحكم تمثيلها للمغرب، مما يضع على كاهلها مسؤولية الدفاع عن مصالحه الحيوية سياسية كانت أم اقتصادية أم ثقافية والدفاع عن مواطنيه بالخارج وصيانة كرامته.

وبهذا الخصوص لا بد أن أشير إلى أن الديبلوماسية المغربية وفي ظل النظام العالمي الجديد المتسم بالعولمة الكاسحة مطالبة بتكثيف

وتنويع أدوارها وتفعيل آلياتها وإعادة انتشار مصالحها الخارجية لفتح الآفاق أمام الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يحمي المنتوجات المغربية من التدفق الجارف للسلع والمنتوجات الأجنبية، ويمكنها بالمقابل من اكتساح أسواق جديدة، وبالمناسبة لا يفوتنا أن ننوه بما بدأ يتحقق مؤخرا في هذا المجال كما بينت ذلك الزيارات المتتالية لعدد من أعضاء الحكومة لمختلف أقطار المعمور.

وفي نفس الاتجاه فإن مؤهلات المغرب الجيواستراتيجية والسياسية أصبحت تتيح له إمكانيات هائلة ليلعب الدور الريادي عربيا وإفريقيا وفي العلاقات مع أوروبا، إذ آن الأوان لتعترف بنا هاته الأخيرة كطرف أساسي لا مناص عنه في إطار شراكة حقيقية دون ضغط أو ابتزاز وأن تراعي في ذلك أن المغرب ومهما كانت حاجته لمثل هذه العلاقة فإنه لن يضحى أبدا بمصالحه وعلى رأسها سيادته المطلقة على ثرواته البحرية.

وفي الأخير نسجل بارتياح الدور البارز الذي أصبح يلعبه المغرب على المستوى الدولي وفي المجال الإنساني بالخصوص، إذ ننوه بما تقوم به التجديدات المغربية في العديد من بؤر التوتر لمساعدة النازحين وضحايا الحروب كما ننوه بالمساهمة الايجابية في حل النزاعات بالطرق السليمة وهو المنحنى الذي نتمنى أن تستمر فيه الدبلوماسية المغربية، سيما وأنها تتوفر على رصيد هائل من المكتسبات تحققت في هذا المجال، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا السيد المستشار،

حتى في حالة التزام في الحصص المخصصة للفرق قد لا ننهي العمل قبل ساعة متأخرة من الليل، فلهذا رجائي، لا أوجه النداء للجميع فلهذا رجائي التركيز جهد المستطاع حتى نتمكن من، لأن بحكم أننا أحلنا على جلسة اليوم مشاريع اللي كان بودنا ندرسها بالأمس حقيقة وقع تراكم.

الكلمة للمستشار السيد بريكا الزروالي عن فريق الاتحاد الدستوري.

السيد المستشار ابريكا الزروالي :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أساهم باسم فريق الاتحاد الدستوري في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون برسم ستة أشهر المقبلة من سنة **2000**، ونظرا لكون العادة جرت عند الاتحاد الدستوري أن لا نناقش الأرقام، بل نترجم الميزانية إلى هدفها السياسي، وفي هذا الاطار أود في البداية أن أعبر عن مدى أهمية هذا القطاع الديبلوماسي في رصد مستلزمات التماسك والاستقرار والأمن اعتبارا للتطورات المتسارعة التي يعرفها العالم حاليا والتي تتميز مظاهرها بالتحديات العالمية والمنافسات القوية بسبب العولمة.

إن المغرب بحكم تطوره أو تطور بنيته الاقتصادية والاستراتيجية والتي ارتبطت بفعل عدة عوامل بالفضاء الاوربي يجد نفسه أكثر من ذي قبل في حاجة ماسة إلى توظيف هذه العلاقات التي ارتفعت إلى مستوى الشراكة كما تجد أوروبا نفسها محكومة بضرورة التوفر على امتداد استراتيجي يستوعب التوسع الاقتصادي الذي تعرفه أوروبا حاليا، من هنا وجب تأسيس علاقتنا مع أوروبا على خلق وتقوية إمكانية التعاون بالمعنى الشامل والذي ينبغي أن يتجاوز المنظور الضيق إلى منظور أكثر رحابة بالتعاون والتكامل في جو تطبعه روح الحوار والديمقراطية البناءة.

غير أن التعاون بين المغرب وأوربا لا يمكن أن يتطور في الاتجاه السليم إن لم تؤطر ديبلوماسيتنا بسياسة خارجية وطنية وكذا بفعالية النشاط الداخلي ومن هنا نشيد باهتمامات جلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي اقتدى بالنهج الذي سطره المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، وعمل على تنمية هذا الرصيد من أجل إرساء دعائم سياسة خارجية قوامها الانفتاح والتعايش وتدعيم دولة الحق والقانون وترسيخ مبادىء الديمقراطية وحقوق الإنسان، هذه المبادرات التي تجسدت في الزيارات الملكية العديدة لعديد من الدول الصديقة والشقيقة والمشاركة الفعلية والفعالة في القمة الافريقية - الاوربية المنعقد بمصر أخيرا والتي تركت أبلغ الآثار في نفوس عدد من رؤساء الدول.

كما ننوه بمضمون الرسالة الملكية الموجهة إلى الجهاز للديبلوماسية المغربي بمناسبة اليوم الوطني للديبلوماسية المغربية والهادفة إلى تدشين عهد جديد وإحداث نقلة نوعية تمكن المغرب من الانخراط بشكل فعال في التحولات التي يشهدها عالم اليوم. ولمسايرة هذا التصور الجديد للعمل الديبلوماسي وجب إقامة مفهوم وظيفي للديبلوماسية المغربية وحث العاملين في هذا القطاع على العمل أكثر بالمجال الاقتصادي وبالتوجيه للمستثمرين الاجانب عن طريق التعريف بالمؤهلات والضمانات التي من شأنها أن تبعث الثقة في نفوسهم وبتوسيع التمثيل الديبلوماسي خاصة بالمناطق ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة كالولايات المتحدة الامريكية وامريكا اللاتينية وآسيا.

كما أن تطوير العمل الديبلوماسي وتخليقه يتم باعتماد الديبلوماسية البرلمانية وتفعيل آليات التنسيق والتشاور بين الديبلوماسية البرلمانية والديبلوماسية التمثيلية باعتبارها جهازا مكملا للنشاط الديبلوماسي، وكذا اشتراك المنظمات الغير الحكومية في المحافل الدولية التي تمثل الرأي العام الوطني، وباعتبار أن من بين المهام الديبلوماسية الاهتمام بالاستثمار الخارجي وبالاستثمارات الخارجية والوطنية وبالعلاقات الثقافية والعلمية والدفاع عن القضايا الوطنية وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية التي تمر بمنعطف صعب وحرج، فالاسلوب المتبع من طرف الأمم المتحدة في التفريق بين القبائل الرحل في البادية وبين القبائل الحضرية التي يمكن لهذه الأخيرة وحدها أن تثبت هويتها.

والمقاييس المعتمدة لتحديد الهوية والتي تعرف تحيزا للجانب المعادي للمغرب الذي لا يقتصر على البوليساريو فحسب بل على دول أخرى مجاورة وعلى شرذمة من المرتزقة الذين يستغلون الظرفية في المحافل الدولية لصالحهم، الشيء الذي يستلزم تكثيف جهود الديبلوماسية في المزيد من التعريف بالحقوق المشروعة للمغرب في استكمال وحدته الترابية وبتمكين كل الصحراويين من المشاركة في الاستفتاء التأكيدي المرتقب، علما منا جميعا أن سكان الاقاليم الصحراوية المسترجعة مصممين العزم على تحقيق الوحدة الترابية مهما كلف ذلك من أمر، وحتى لو كانت هناك قرارات أممية لأن بيعة أجدادهم لملوك المغرب أمانة في عنقهم لا يعقل بأي حال أن يسجل التاريخ على القبائل الصحراوية الإخلال بهذه البيعة لأسلاء الدوحة النبوية، كما أنهم مصممون العزم كذلك على الوقوف في وجه الاستفتاء وعدم المشاركة فيه إذا ما تم منع صحراوي واحد من ممارسة حقه في الاستفتاء التأكيدي، ولا شك من ناحية أخرى أن موضوع المدينتين السليبتين مدينة سبتة ومليلية والجيوب التابعة لها كان من ضمن المفاوضات أو المذكرات التي تمت بين الجانبين المغربي والاسباني إبان زيارة الوزير الأول الاسباني ووزيره في الخارجية.

ومن جهة ثانية يجب التأكيد على تكثيف العمل على مستوى دول المغرب العربي بإزالة العوائق التي أدت إلى تجميد نشاط أجهزته هذا الحلم الذي راود ويراود دائما الشعوب المغاربية وقادتها نظرا لما يجمع بينهم من أواصر الدين واللغة والحضارة. وجدير بالذكر أن جاليتنا في الخارج تتطلب منا عناية أكثر لأن الفئة ساهمت وتساهم برصيد مهم لا في مجال السياحة الداخلية فحسب ولكن في بناء الاقتصاد الوطني عن طريق جلب العملة الصعبة وتوسيع دائرة الاستثمار كذلك، غير أن الواقع يؤكد أن هناك تراجعا ملحوظا في نشاط الجالية المذكورة وذلك ناتج عن العراقيل التي تواجهها مع الادارة الوطنية. كما أن تحويلاتهم للعملة بدأت تتراجع إذا ما قورنت بفترة الثمانينات مما يستوجب معالجة هذه الحالة والبحث عن حلول للمشاكل التي تصطدم بها كالمعاناة في الحصول على أبسط الوثائق الإدارية إبان وجودهم في المغرب.

غياب التمثيل الديبلوماسي المغربي عندما تنتهك حقوق أفراد الجالية المغربية، كما يلاحظ غياب التنسيق بين وزارة التربية الوطنية ووزارة الثقافة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للحفاظ على الهوية الدينية والثقافية واللغوية لأفراد جاليتنا، وأعتقد أن هناك ضرورة لتفعيل مؤسسة الحسن الثاني لمواكبة شؤون المهاجرين وتوفير كل الظروف الملائمة لحل مشاكلهم في المهاجر أو عند دخولهم إلى وطنهم. وهنا أتوقف لأثير انتباه وزارة الخارجية إلى أن المواطنين في الداخل يعانون من الاتصال والحصول على وثائقهم من طرف السفارات والقنصليات الشيء الذي يمس بكرامة المغاربة أمام القنصليات وأنهم يتقدمون بالوثائق المطلوبة ولا يجدون جوابا، بل هناك نوع من الاحتقار للمواطنين فعلى وزارة الخارجية أن تعمل على إزالة هذا المعوق الكبيرة.

وتجدر الإشارة - السيد الرئيس - إلى أن التعاون الذي يجب أن يربط بين بلدنا والبلدان الأخرى وقد أكدنا في فريقنا في مناسبات عدة على العنصر وطالبنا بتوسيع مجالات التعاون في الميدان العلمي والتقني والفني والثقافي، وآملين أن يؤدي جانب التعاون إلى إشعاع الخبرات المغربية على مستوى الدول الأوربية والإفريقية ليصبح المغرب مرجعا في شتى المجالات. ونعتبر أن عنصر التعاون يجب أن تعطى له العناية اللازمة علما أن القارة الإفريقية وبعض دول أمريكا الجنوبية وبعض دول أوربا الشرقية لازالت في حاجة ماسة إلى تغطية ديبلوماسية أكثر اتساعا، ونتصور عملنا الديبلوماسي هذا على سعة من الرؤى تمكن من الجمع بين المجهودات الرامية إلى فتح آفاق جديدة مع العديد من الدول وبين دعم حضور بلدنا على مستوى القضايا الدولية والجهوية والاقليمية التي سبق أن سجلنا بصددها مواقف مشرفة ومبادرات حميدة مثل مسلسل السلام في الشرق الأوسط وبصفة خاصة قضية القدس الشريف ومنظمة المؤتمر الإسلامي وعموما القضايا الرامية إلى احترام الشرعية الدولية ودفع عجلة التعاون الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد نحن في فريقنا وفي حزبنا حزب الاتحاد الدستوري نوجه عناية ديبلوماسيتنا إلى بعض قضايا التي تشغل بال الرأي العام الوطني والدولي نجملها في النقط التالية :

1 - أن تعمل الوزارة على توضيح علاقتنا مع بعض الدول الأوربية المجاورة، هذه العلاقة التي تعرف باستمرار توترات تكاد تؤدي إلى مشاكل اقتصادية خطيرة، خصوصا إذا ما تعلق الامر بتجديد أو بمعالجة اتفاقية جديدة أو تحديد حجم الصادرات المغربية نحو أوربا بالإضافة إلى مشاكل سياسية مثل ضمان أمن جاليتنا في الخارج واحترام ممتلكاتها.

2 - مادامت هذه السنة ستعرف تنظيم الاستفتاء التأكيدي في منطقتنا الجنوبية المسترجعة، فإن وزارة الخارجية مطالبة بتوفير التغطية الديبلوماسية الضرورية لمختلف الجوانب التي سترافق وتزامن عملية الاستفتاء.

ونظرا لكون المغرب يتخبط في مشاكل العاطلين فإن وزارة الخارجية مطالبة بالدخول إلى أسواق عالمية للبحث عن فرص لتشغيل اليد العاملة الوطنية، خاصة وأن أفواج التقنيين والأطباء والأساتذة الجامعيين والمهندسين الذين يتخرجون سنويا من جامعتنا لا يزالون يبحثون عن عمل، وأن تعمل وزارة الخارجية والتعاون على إزالة العوائق التي أدت إلى تجميد نشاط المغرب العربي، هذا الحلم الذي يراود الشعوب المغاربية. وأن تعمل الوزارة أخيرا على دفع عجلة خطة السلام في الشرق الأوسط ومساندة العراق في الخروج من الازمة التي يعاني منها بسبب الحصار المفروض عليه، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد محمد الحسن امنينو عن فريق جبهة القوى الديمقراطية، فليتفضل.

المستشار السيد محمد الحسن أمنينو :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لي عظيم الشرف أن أتدخل باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية في هذا المحور الذي يضم الخارجية والدفاع الوطني والمناطق المحتلة، وهي كلها قطاعات متداخلة ويؤثر بعضها على البعض الآخر.

إننا، أيها السادة المحترمون، نعيش عهدا جديدا يقوده ملكنا الشاب حفظه الله، الذي أعطى مفاهيم جديدة وتجديدية لمختلف أوجه حياتنا الوطنية، ومنها المجال الديبلوماسي.

فقد أعطى جلالته توجيهات لممارسة جديدة للعمل الديبلوماسي من خلال رسالته السامية للمشاركين في الندوة المنظمة بمناسبة اليوم الوطني للديبلوماسية المغربية، وهذا التوجه الجديد يقوم على تجاوز الأشكال التقليدية للعمل الديبلوماسية وبناء أساليب جديدة تنسجم مع روح العصر ومتطلبات العولمة.

وبالفعل، فقد شهدنا، خلال هذه السنة تحركات مكثفة، لجلالة الملك على الصعيد العربي و الدولي، و عبرت الاستقبالات التي

خصصت لجلالته، رسميا على مستوى الرأي العام، عن السمعة الطيبة التي يحظى بها جلالة الملك وتحظى بها بلادنا وهي تعيش عهدها الجديد.

كما أن تحركات الحكومة تنسجم مع هذا التوجه الجديد، وكان للزيارات التي قام بها السيد الوزير الأول وكذا مبعوثي جلالة الملك للعديد من البلدان الإفريقية نتائج جد إيجابية مدعمة لمصالحنا الوطنية العليا، وبشكل خاص قضية وحدتنا الترابية، ونسجل بهذا الصدد مشاركة جلالة الملك، حفظه الله في القمة الإفريقية الأوربية وإقصاء الجمهورية الوهمية التي عملت الأوساط المعادية لوحدتنا الترابية كل ما في وسعها لإشراكها، وهذا انتصار كبير في محفل له أهميته ودوره الوازن.

كما أن زيارة السيد الوزير الأول لأمريكا اللاتينية كانت لها نتائج ملموسة تمثلت في سحب بعض دول هذه المنطقة لاعترافها بالجمهورية الوهمية وهذا انتصار آخر ينضاف إلى الانتصارات التي حققناها على الصعيد الإفريقي المتجلي في التقليص المستمر لعدد الدول التي سبق لها تحت ضغوط خاصة أن اعترفت بالجمهورية الوهمية.

وإذا كان من الطبيعي أن تتركز جهودنا على كسب الدعم على المستوى الدولي لقضيتنا الوطنية الأولى، فإن الديبلوماسية اليوم، حسب مفهومها الجديد، لا تنحصر في المجال السياسي بل أن مستلزمات العولمة تقضي بضرورة تطوير السياسة الخارجية الاقتصادية خاصة وأن المصالح الاقتصادية اليوم أصبحت تؤثر أكثر من الماضي على المواقف السياسية للدول. ونحن في فريق جبهة القوى الديمقراطية نساند موقف بلادنا بإلغاء ديون بعض البلدان الافريقية، وندعو إلى تفعيل أكثر للديبلوماسية الاقتصادية، للبحث من جهة عن أسواق جديدة لمنتوجاتنا الوطنية والعمل على جلب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب لدعم مسيرة التنمية لبلادنا، وبهذا الخصوص، نعتقد في ضرورة التنسيق بين وزارة الخارجية والبرلمان، واستثمار الزيارات البرلمانية للتعريف ببلادنا وما تتيحه من إمكانيات للاستثمار وما تتميز به من استقرار سياسي ومن تطوير للتشريعات المشجعة للاستثمار الأجنبي.

إننا ، ونحن نناقش قطاع الخارجية والدفاع الوطني، لا بد من تأكيد كون قضيتنا الوطنية هي محور مركزي لتحركاتنا الخارجية ولا بد بهذا الصدد من عدم الاكتفاء باللقاءات الرسمية والتوجه إلى الرأي العام من خلال الصحافة والمنظمات الغير حكومية نظرا لما لهذه الأخيرة من وزن وتأثير على الحكومات خاصة في البلدان الاوروبية. ولا بد من التأكيد على حق كل الصحراويين بدون استثناء حق من المشاركة في الاستفتاء ليكون ديمقراطيا، واعتبار هذا الحق من حقوق الإنسان التي لا يمكن المساس به لإرضاء أطراف أخرى دخيلة على الصحراء وعن أهلها، لأن هذا الحق يرتبط بالهوية والانتماء للوطن، وبمصير الأجيال المقبلة.

كما أنه من الضروري القيام بحملة واسعة للدفاع عن حقوق إخواننا المحتجزين بتندوف وعلى رأسها حقهم في العودة إلى وطنهم، وكشف الخروقات الفظيعة التي يمارسها عليهم مرتزقة البوليساريو واستحواذهم على معاونات الدولية و تحويلها لحسابهم الخاصة، ينبغي الجهر في كل المحافل الدولية و على مستوى الرأي العام الدولي، بأن القضية مصير أبناء الوطن بالنسبة لمرتزقة البوليزاريو، هي تجارة مربحة، بينما هي قضية وطنية وقضية مصير ابناء الوطن بالنسبة لبلادنا ووحدة البلاد وسيادتها، وهذا ما يدركه مواطنونا المحتجزون في تندوف، ويعبرون عنه من خلال التحاق أعداد هامة منهم بوطنهم كلما سنحت الفرصة، وبهذا الصدد فإننا ندعم تواجد إخواننا الصحراويين ضمن هيئتنا الديبلوماسية، الذين بإمكانهم التواصل بشكل أفضل مع المغرر بهم وتسهيل عودتهم إلى وطنهم وندعو إلى توسيع هذا التواجد خاصة في بعض البلدان في أوربا وأمريكا اللاتنية ولاس بالماس وموريتانيا والدول الإفريقية المجاورة.

أيها السادة المحترمون،

ونحن نناقش قطاع الشؤون الخارجية، لا يمكن أن نتغافل عن وضعية مواطنينا المقيمين بالخارج والذين يقارب عددهم المليونين.

فبالإضافة إلى كونهم إخوان لنا وجزء لا يتجزأ منا، فإن لهم أهمية كبرى في تنمية اقتصادنا الوطني سواء عبر تحويلاتهم المالية أو عبر مساهمتهم المباشرة في الاستثمار والتطور الاقتصادي والعمراني والاجتماعي لبلادنا، مما يطرح ضرورة ازدياد الاهتمام الرسمي

بقضاياهم ومشاكلهم، خاصة وأنهم أصبحوا يواجهون حملات عنصرية تستهدف دفعهم إلى مغادرة البلدان المضيفة، كما أن الجيل الثالث أصبح مهددا بفقدان هويته مما يتطلب دعم تعليم اللغة العربية وتوسيعه والعمل على الزيادة في الحصص المقررة في التعليم الرسمي للبلدان المضيفة مع توفير إمكانية الاستفادة من حصص إضافية توفرها الحكومة المغربية في كل أماكن تواجد المغاربة، وبالبحث عن أشكال أخرى لربط الأجيال الجديدة بوطنهم مثل إيجاد صيغة لتواجد تمثيليات لوزارة الشبيبة والرياضة لتأطير أنشطة تربوية وثقافية وضمان مشاركة الأطفال والشباب في المخيمات الصيفية المقامة على أرض الوطن لخلق شروط تواصل أفضل مع وطنهم.

وعلى الحكومة أن تدافع عن حقوق مواطنينا وذلك عبر التدخل لدى حكومات الدول المضيفة للحفاظ على المكتسبات وضمان المساواة في الحظوظ فيما يتعلق بالتعليم والشغل وحق الإبقاء على نفس قيمة راتب التقاعد وتعويضات الضمان الاجتماعي في حالة اختيار العودة النهائية، كما عليها أن تعمل على توفير شروط الإدماج دون ذوبان تام في ثقافة الدول المضيفة وفقدان هويتهم الأصلية والقيام بحملات إعلامية وسط الرأي العام الأوروبي لفضح مخاطر العنصرية وتنافيها المطلق مع مبادىء حقوق الإنسان وكل المبادىء الإنسانية.

كما أنه، أصبح من اللازم تحسين أداء قنصلياتنا بالخارج سواء على مستوى الخدمات الإدارية أو على مستوى التواصل مع الجالية ومعايشة قضاياها والإسهام في حل مشاكلها اليومية.

وعلى مستوى تحسين ظروف الاستقبال، فإننا ندعو إلى تطبيق تعليمات جلالة الملك محمد السادس حفظه الله خلال الاجتماع الذي ترأسه جلالته بطنجة مؤخرا حول ظروف استقبال مواطنينا المقيمين بالخارج. وبالإضافة إلى ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير النقل وتسهيله، فإنه لابد من تسريع قضاء مآربهم الإدارية نظرا لكون مدة العطلة السنوية محدودة زمنيا، خاصة ما يتعلق بالمشاكل القضائية التي تتطلب مساطر مطولة إضافة إلى تزامن العطلة الصيفية مع العطلة القضائية مما يتسبب لمواطنينا كثيرا من المشاكل ويضر بمصالحهم بالداخل والخارج

وحسن الاستقبال يعني أيضا تقديم التسهيلات للراغبين في الاستثمار وتشجيع مواطنينا على اقتناء مساكن بأرض الوطن.

ونشدد على ضرورة إشراك المقيمين بالخارج عبر جمعياتهم التمثيلية في الحياة الوطنية والتفكير في صيغة لإعادة تمثيلهم على المستوى البرلماني مستقبلا.

وبالنسبة لقطاع الدفاع الوطني المرتبط بشكل وثيق بقضيتنا الوطنية الأولى، فإننا نرحب بالمجهود التشريعي الذي بذلته إدارة الدفاع الوطني لمواكبة التطورات، كما ندعم كل الإجراءات المتخذة لتحسين الوضعية الإجتماعية لأسرة الدفاع الوطني وأسر الشهداء، مما يعزز مناعة قواتنا المسلحة الملكية الباسلة وقدرتها الأكيدة للدفاع عن حوزة ترابنا الوطني.

وقد كانت للزيارات الميدانية لجلالة الملك لبعض الجهات، دعم معنوي ثمين لهذه القوات التي يوليها جلالته كل الرعاية والاهتمام، ونغتنم هذه المناسبة للتعبير عن اعتزازنا بالقوات المسلحة الملكية بقيادة قائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، ونقف وقفة خشوع أمام أرواح شهدائنا الذين استشهدوا دفاعا عن وحدة وطننا العزيز. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد حميد البرقوقي عن الفريق الكونفدرالي.

السيد المستشار حميد البرقوقي :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتقدم باسم فريق الكونفدرالي الديمقراطي للشغل لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الخارجية والتعاون فأقول إننا أمام وزارة الخارجية والتعاون كما عودتنا على ذلك الحكومات السابقة هي مهام بدون سياسة خارجية واضحة الاهداف والمرامي ومحكمة التدبير والآليات، وأنشطة التحرك الفاعل داخل مجال العمل الديبلوماسي، تعلق الامر بحقول التعاون الدولي أو بمقاربة أوضاع مهاجرينا، ووزارة

الخارجية اليوم لا تزال خارج التحول مما يجعلنا نطرح السؤال التالي :

أية سياسة خارجية لبلادنا في ظل المرحلة الانتقالية الكبرى ؟ تعطى للديبلوماسية عموما مهام أوسع وأشمل، فكما هي ديبلوماسيتكم اليوم سيكون موقعكم في المعادلة العالمية غدا، ومعنى هذا ولتحقيق التقدم الذي ينشده كل المغاربة في ملفاتنا التقليدية : الصحراء المغربية، جاليتنا بالخارج، بالإضافة إلى الملفات الجديدة من حجم العلاقة مع الاتحاد الاوربي ودورنا داخل الأمم المتحدة، العلاقة بأمريكا الشمالية واللاتينية وبإفريقيا، بالإضافة إلى المؤسسات الدولية خاصة التابعة للامم المتحدة، فإن كل ذلك يستدعي ديبلوماسية من نوع جديد تعتمد الإطار الكفء المختص والمطلع، للأسف إن ديبلوماسيتنا الرسمية لحد الآن تجاوز منطق الزبونية والتقاعد السابق لأوانه والاستثمار الشخصي، وكأننا بالسياسة الحالية نعتبر العمل الديبلوماسي عملا ثانويا، لذلك - السيد الوزير - إذا نحن أردنا أن نكون في الموعد للتصدي لخصوم وحدتنا الترابية واحتلال مواقع متقدمة في الخريطة العالمية التي تعاد صياغتها اليوم فلابد أولا من سياسة خارجية واضحة الاهداف دقيقة الآليات ولابد من وضع الترتيبات الضرورية لضمان التواصل الذي سيضمن حضور المغرب والانتصار لقضايا بلادنا العادلة.

أما عن التعاون، فإننا بكل وضوح نسمع عنه ولا نعرف ما يحقق بالفعل لبلدنا نسمع عن جمعيات الصداقة المغربية ونسمع عن التعاون الثقافي والعلمي والتكنولوجي ولا شيء نسلمه، اللهم إذا كان الغرض هو تعاون الإدارة مع نفسها. إن تعاون المغرب بكل أبنائه وفئاته مع العالم شيء غير موجود، لذلك مطالبون بإعادة صياغة سياستنا في مجال التعاون الدولي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بخصوص المغرب العربي ففي ظل الوضع العام الذي سبق الحديث عنه أصبح ضرورة لذلك وفي انتظار تجاوز المعيقات الموضوعية والذاتية التي حالت دون التقدم في إنجاز هذه المهمة العظمى لصالح الشعوب المنطقة فلابد من تنشيط العلاقات القائمة بما يساعد على تذليل الصعاب وتهييء الارضية اللازمة لبناء صرح وحدة المغرب العربي، إن هذه الوحدة ضرورة اليوم لأن سياسة التجمعات الاقليمية هي وحدها الكفيلة بضمان احتلال مواقع متقدمة في الخريطة العالمية دفاعا عن مصالحنا الاقتصادية والحيوية، فتفاوضنا اليوم مع الاتحاد الاوربي حول منتوجنا الفلاحي والصيد البحري كان سيكون في وضع أحسن لو كنا في إطار المغرب العربي.

ولا يمكن الحديث في هذا السياق عن المغرب العربي دون استحضار الأمة العربية التي تشكل الإطار الحقيقي والممكن لنهضتنا المستقبلية، لذلك فنحن مطالبون كمغرب بضرورة العمل على تفعيل الجامعة العربية والتسريع بإخراج مشروع السوق العربية الموحدة إلى الوجود. وكمدخل لكل هذا لا بد وأن تكون الديبلوماسية المغربية في الواجهة دفاعا عن القضايا العربية العادلة، قضية فلسطين وقضية الشعب العراقي الشقيق الذي لا يزال يعاني من حصار ظالم على خيراته وشعبه، لا يمكن أن نتخيل أي تقدم في علاقتنا بالآخر وجزء من أمتنا يعاني من تسلط وقهر الدول الامبريالية الكبرى. إن ضعفنا اليوم كعرب يحتم علينا توحيد صفوفنا وكلمتنا حتى يتسنى لنا إدارة دفاعنا على حقوقنا المشروعة والعادلة، وتبقى السيد الوزير - الأمة الإسلامية، تلك الخلفية الضرورية لتحركنا العربي، إننا بالفعل بأمتنا الاسلامية نشكل تجمعا أمميا كبيرا وعريضا قادرا على التصدي وخلق المعجزات، لكن إذا أحسن استثمار هذه القوة التي للأسف ما زالت مهمشة في تصورنا وممارستنا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

ها أنتم ترون معنا أن مهامكم كبرى ولا يمكن التعاطي معها إلا انطلاقا من تصور متكامل متفتح على مستويات ديبلوماسية أخرى، كالديبلوماسية البرلمانية، الديبلوماسية الشعبية، ديبلوماسية الاحزاب والنقابات والجمعيات، وكم هي الانجازات الوطنية التي تحققت بفضل

هذه الأنشطة وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد تمكنت ممثلة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل السيدة ناجية مالك عضوة المكتب التنفيذي لمركزيتنا النقابية في مؤتمر نقاب دولي من إقناع المؤتمرين بطرد أحد المرتزقة، لكن هل استوعبت وزارتنا مثل هذا الدرس البليغ في الوطنية والديبلوماسية المتفتحة التي تستدعي شراكة مع كل مكونات المجتمع المدني، هذا أملنا وأمل كل المغاربة. والسلام ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس :

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد محمد يحياوي عن فريق الحركة الشعبية. فليتفضل.

السيد المستشار محمد يحياوي :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إننا في فريق الحركة الشعبية نعتبر بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الخارجية والتعاون أن السياسة الخارجية لأية دولة كانت لابد وأن تخضع لثوابت تمثلها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتتأثر في نفس الوقت بمتغيرات المحيط الدولي، فوظائف الجهاز الديبلوماسي قد تطورت وتجاوزت مهام التمثيل السياسي التقليدي، فتحولت إلى أداة تواصل مع مختلف القطاعات ترعى المصالح الاقتصادية والتجارية والمالية للبلد الذي تمثله وتبحث عن السبل الكفيلة بتوسيع التعاون والاستفادة أكثر من تجارب الغير، من هذا المنطلق نعتبر أن المرحلة تفرض أن تكون لبلادنا ديبلوماسية قوية ونشيطة تتفاعل مع محيطها وتبحث عن الفرص والسبل لخدمة القضايا الوطنية علما أننا نتوفر على موقع جغرافي متميز وملك عرف برجاحته ووضوح رؤيته كيف يحافظ ويبرز السمعة العالية التي يتمتع بها المغرب بفضل المجهودات الجبارة لوالده المرحوم الحسن الثاني، وعلى وزارة الخارجية ومن خلالها الحكومة أن تستثمر هذا الرصيد لخدمة قضايا الوطن وأن تعتبر الرسالة السامية التي وجهت أخيرا إلى الجهاز الديبلوماسي المغربي مبراسا لها من أجل تدشين عهد جديد وإحداث نقلة نوعية تمكن بلادنا من الانخراط بشكل فعال في التحولات التي يشهدها العالم.

السيد الوزير،

رغم العرض القيم الذي قدمتموه لنا أمام لجنة الخارجية فإننا نعتقد أن هناك عديد من القضايا التي يجب أن تستأثر باهتمام جهازنا الديبلوماسي أذكر منها على الخصوص :

1 - ملف وحدتنا الترابية الذي يوجد الآن في منعطف جد حرج ويعرف تطورات دقيقة ويفرض لمتابعته جهازا ديبلوماسيا حذرا لمواجهة المستجدات والتصدي للعراقيل التي يحيكها أعداء وحدتنا الترابية ومن تم فإن جهازنا الديبلوماسي مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بتكثيف جهوده من أجل التعريف بوحدتنا المشروعة في استكمال وحدتنا الترابية والعمل على إقناع الدول الافريقية لتسحب اعترافها من الجمهورية المزعومة، وعلى نفعيل كل المنظمات الغير الحكومية علما أن هناك فراغ على الساحة السياسية خاصة ببعض البلدان الاوربية والامريكية التي يستغلها خصومنا الذين تمكنوا من احتلال بعض المواقع بجمعيات مدنية ولوبيات.

2 - موضوع الجالية المغربية، حيث لازالت تتعامل معها سفارتنا وقنصلياتنا بأسلوب تقليدي متجاوز لم يستوعب بعد المنظور الجديد للسلطة المبنية على الثقة المتبادلة وروح المسؤولية، إن إخواننا في المهجر يعيشون الامرين العنصرية ورواسب الإدماج من جهة، العراقيل والبيروقراطية من جهة ثانية، وعلى ديبلوماسيتنا أن تتفاعل مع مشاكل هؤلاء بشكل يجعلها قريبة من همومهم وهموم أبنائهم، فتحسيسهم بالرعاية المستمرة من طرف وطنهم ضروري حتى لا يتولد لديهم أي شعور معاكس اتجاه بلدهم، لذلك لابد من استراتيجية وجيهة وفعالة تساهم في الحفاظ على الهوية الوطنية في نفوس أبناء جاليتنا بالمهجر وتكون قادرة على وقايتهم من كل أنواع الانحراف والتطرف.

3 - العمل على توجيه اهتمام ديبلوماسيتنا نحو المجال الاقتصادي، فلا بد من تطوير سياستنا الخارجية الاقتصادية و تفعيلها بشكل يساعدها على تعزيز علاقتنا تعاوننا الاقتصادي والاستفادة أكثر من

تجارب الغير ويمكنها من رعاية مصالحنا الاقتصادية والتجارية والمالية ومن تحفيز المستثمرين الاجانب للاستثمار ببلادنا ومساعدة رجال الأعمال المغاربة والمستثمرين من اقتحام أسواق جديدة والتواصل مع منظمات اقتصادية والبحث عن منافذ جديدة لتصريف إنتاجنا الوطني والاستفادة من كافة الفرص في هذا المجال.

4 - وأخيرا، لابد من دعم العلاقات وتمتينها بل وتفعيلها بين الديبلوماسية البرلمانية والديبلوماسية التنفيذية التقليدية والبحث عن أنجع السبل لاستثمار العمل الديبلوماسي البرلماني الذي يتم على مستوى الوفود البرلمانية أو مجموعات الصداقة أو لجنة الخارجية علما أن هناك عدة صعوبات تقف أمام هذا المبتغى ولابد للحكومة وجهازنا الديبلوماسي أن يأخذ هذا الموضوع بما يخدم المصلحة العليا لبلادنا. وهنا لابد من الاشارة إلى أن التمثيل الديبلوماسي البرلماني الحالي لا يستوفي حتى الشروط الادنى للمصداقية والفعالية، بل الطريقة التي يدبر بها لا تغدو أن تكون إلا تمثيلية باهتة إن لم نقل سياحية يتهافت عليها الكل إلى درجة التنازع عليها.

السيد الرئيس،

أحسن ما أختم به هذه المداخلة وهو الوقوف إجلالا وإكبارا لخطوات صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله في المجال الديبلوماسي وهي خطوات نابعة من حدسه الرفيع ومن ايمانه القوي بأهمية العمل الديبلوماسي خدمة لصالح المغرب والمغاربة أجمعين. ولقد تركت زيارته إلى كل من فرنسا وإيطاليا ومصر وتونس والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والمشاركة المتميزة لجلالته في القمة الاورو- إفريقية أطيب الاثر والشعور بالاعتزاز والفخر في نفوس كل المغاربة.

وأملنا أن تستفيد ديبلوماسيتنا من هذه الإشارات السامية المتميزة وأن تهتدي بها لتحقيق تلك النقلة النوعية التي نريدها لسياستنا الخارجية ولجهازنا الديبلوماسي وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد بلحاج الدرمومي عن فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن.

السيد المستشار بلحاج الدرمومي :

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

السيدة المستشارة، السادة المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم،

نحيي بكل إجلال وتقدير واعتراف لاعمال الجليلة للقوات الملكية وللدرك الملكي وللامن ولرجال المطافىء بما يقومون به من تضحية ودفاع عن حوزة الوطن تحت التوجيهات الحكيمة النيرة لصاحب الجلالة سيدي محمد السادس نصره الله وأيده، وفي هذا الباب ففريقي فريق الحركة الوطنية والتضامن من هذا الباب نحن مطمئنين على مستقبل بلادنا وكذلك على قضيتنا الوطنية قضية الصحراء المغربية، كما نحيي بكل تقدير الأعمال التي تقوم بها الاميرة فيما يخص الميدان الاجتماعي للذين يقومون بهذه الأعمال، ونسجل بكل ارتياح الحلول الكريمة التي تأتي على يد الاميرة ولنا كذلك الآمال أن أبناء الصحراء وأبناء الوطن في هذا الميدان سيلقون أذن صاغية لمشاكلهم الاجتماعية.

وكما نهنيء ونرحب بإخواننا الصحراويين الذين حاربوا جميع الاخطار وضحوا ليرجعوا إلى هذا الوطن لإثبات إخلاصهم في ملكهم ولوطنهم ولدينهم ونقول لهم نحن بجانبكم ماديا ومعنويا وإذا أرادت الحكومة أن تجعل ضريبة جديدة لحل مشاكلهم الاجتماعية فإن فريقنا لا يرى مانعا في هذا الباب. نحن نآزرهم ونرحب بهم في وطنهم العزيز ونفتخر بما قاموا به ونرجو من الذين لازالوا في ذلك الحبس العار في تيندوف تشجعهم كذلك على هذه الاعمال ونرحب بهم ونحن في استعداد لرجوعهم ماديا ومعنويا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

لا يخفى على أحد في هذه الايام الاخيرة سجلت ديبلوماسية المغرب انتصارات من الواجب أن نتكلم عليها لا في افريقيا ولا في امريكا اللاتينية ضد أعداء وحدتنا الترابية، وسمعة الديبلوماسية تتحسن يوم عن يوم وتغزو جميع المحاولات التي تقوم بها تلك الشرذمة وبإعانة اخوان لنا مع الاسف الشديد، ولا تفوتنا الفرصة أن نتكلم على

الانتصار كذلك في مصر في اجتماع الاوروبا المتوسطي، الذي يعني الحمد لله لم يحضر له أعداء الوحدة الوطنية، ولا تفوتنا الفرصة كذلك لنتكلم عن تهييء اجتماع المنظمة الافريقية في «اللومي في الطوكو» ونحن على علم بأن الرأي العام في افريقيا تبدل بكيفية سريعة ومعقولة وصار يعرف الحقيقة والتلاعبات التي قامت في الماضي واستعملت ضد المغرب.

ولهذا، بهذه المناسبة ولنا علم بما يجري في افريقيا واتصالات مع إخواننا الافارقة أن فرصة هائلة ممتازة للديبلوماسية المغربية حتى تسجل إن شاء الله انتصارا آخرا سيبقى مكتوبا بالذهب في تاريخ الأمة الافريقية إن شاء الله. ليس بغريب على ديبلوماسيتنا أن حان الوقت وجاءت الفرصة نظرا لجميع العوامل التي تركها الحسن الثاني رحمه الله والارث العظيم الذي امتازت به هذه المملكة، وكذلك النهج السليم الحكيم الذي يسير عليه هذا الملك الشاب العظيم الذي أصبح الآن من الرؤساء الافارقة الذين يتمتعون بمعرفة ملف في جميع الميادين - ملف افريقيا - ولهذا علينا أن نستغل هذين العاملين، وأنا عندي اليقين التام هذه المرة ما غادي شاي نمنع كما نقول بالدارجة اعداءنا، وإذا سجلنا هذا الانتصار الحمد لله، وسنسجله عندنا اليقين التام سنسجله لا القضية الوطنية وهي قضية الصحراء سيكون لها حلول.

فيما يخص العلاقة بين أوربا والتي بناها بحكمة وشجاعة منذ الستينات رحمة الله الحسن الثاني، وكان ينوي منها كثير من الاشياء وهي في الحقيقة الطريق السليم لتنمية البلاد، لدعم البلاد للوصول إلى التيكنولوجيا وإلى بناء مجتمع عصري وإلى كذلك توسع الثقافة المغربية. لحد الآن الامور تتمشى في طريق سليم وتصيب كثير من الأهداف، إنما فيما يخص التعاون مع هذه البلدان وهي بلدان صديقة تاريخيا لنا معها تاريخ قديم وعلاقة طيبة، مرة طيبة، مرة فيها مشاكل، مرة، إنما أصبحنا نتعارف على جميع الميادين، انما فيما يخص التعاون لهم واحد التقنية غريبة وهي تقنية متشبعة صعبة على تفهم الأطر أو رجال الأعمال المغاربة وهي تتطلب كثير من الدراسات وكثير من التقنيات وتتعطل في الانجاز، يفوت عليها الوقت، ولا حظت أنا شخصيا على كثير من الديبلوماسيين أو الأطر الاوربية هذا النوع من التعاون، فيه شيء من الاحراج أو من التماطل لفائدة نعرفها كلنا، أنتم ديبلوماسيون تعرفون الطريقة كيف يمكن أن نعقد ملفات لمسألة أخرى أو لفوائد أخرى أو، لهذا علينا أن نراجع هذا الباب مسطرة التعاون، لا في التجهيز في الاشغال العمومية ولا في الفلاحة، في الثقافة أظن الامور صارت كما عليه، ولكن في هذه الميادين لها تقنيات خاصة للتماطل يجب مراجعتها وفي جميع الجوانب فان علاقتنا مع أوربا حسنة وتتميز بالصراحة وبالصداقة وبالايجابيات الكثيرة.

هناك سلبيات كما قلت في التقنيات، هناك سلبيات كذلك فيما يخص لا أقول المهاجرين ولكن هم المغاربة الذين يوجدون بالخارج، لانه حتى واحد ما جرى عليهم باش يهاجرو البلاد، مشاو عن طريق طواعية للعمل أو، وهم يقومون بعمل بشرف وبكرامة وبسيرة حسنة وليس ككثير من الذين يوجدون في تلك البلدان فإن سمعة المغاربة سمعة طيبة، سمعة يعني تشجع في المعاملة هذا، لا يقال أنها كما كان يقال بيع اللحوم البشرية، ولكن هناك أناس لهم كرامة، لهم شجاعة مشاو كيبحثو على العيش، كما يبحثون عليه هنا في بلادهم مشاو تيبحثو عليه تما ونجحوا والحمد لله الكثير منهم نجحوا، الا هناك وضعيتهم، يسمحوا لي السادة المسؤولين عن هذا الميدان، لهم مشاكل مع الادارة المغربية فيما يخص ملفاتهم أو الوثائق لهم، أكثر ما عندهم مع الاوربيين، إذا بغيتيو نعطيكم مثلا بعض الامثلة سهلة ،كثيرة، تيجي الإنسان على واحد الوثيقة اللي تتطلب 3 ساعات أو 4 تيبقى تيتسنى يومين أو 3، تيوفى له الباسبور مثلا، تيبداو يقولوا له بلاتي غادي نكتبو للداخلية، الداخلية تكتب للأمن، الأمن يكتب للعامل لما، تتماطل الأمور، تتبقى شهر، شهر ونصف تيخرج من خدمتو، ها احنا بدينا تنبحثو له على كونترا ثاني أخرى، ولا مشكا آخر، مثلا تيكون عنده في الباسبور تزاد في عام 1980 أو 70 أو 50 القناصلة اللي عندنا أو الأطر ديال، خصهم يقولو ليه لا راه في أوربا ما تتقبل شاي هذا التاريخ، وراك خدام ولكن راه غادي يجي واحد النهار غادين يزوروك، تيجي هذاك النهار اللي هو معلوم تيقولو ليه لا أسيدي خصك تدير النهار وتدير شهر وسير فحالك، تيجي إلى هنا باش يبدل ثاني خصو يمشي للمحكمة وخصو يدوز للحالة المدنية ويديوه ويجيبوه، إيوا هاهو مشات له البلاصة فين كان خدام، عندنا بزاف من هاذ الشي هذا وتنظلوا

نحلو فيهم بالسرعة، وكاين شي مرة تنفوتو القانون وتنعملو... ايوا الحقيقة تنقولها لانه ما يمكن شاي نخلي واحد المواطن بلا خدمة واحنا تنبحثو فين، كون صبنا فين نخدموهم كون ما نعرف آش نديرو، لهذا خصنا شوية ديال التعاون من جهة.

هناك كاين مسائل أخرى خص واحد الديبلوماسية أنا ما كنتكلم على، ولكن القناصلة أو السفير خصو يكون عنده واحد الروح وطنية مناضل يتحرك في جميع الميادين والجمعيات والاندية ويكون عندو عارف آش يوقع ويكون محلول للمغاربة لا في سيارته ولا في داره ،لا في، يكون تيغذي يجيه مغربي مرحبا يحل لو المشكلة ديالو هاد الشي اللي بغينا يحمر الوجه كما راحنا اليوم غاديين في هذه السياسة خصنا نزيدو فيها وخصنا ندعو هذا الإطار بأطر... وباغيا تخدم البلاد وباغا تحل هذا المشكل لأنه نحن الآن الديبلوماسية أصبحت حتى هي ميدان اقتصادي واجتماعي ما بقات شاي ذيك الديبلوماسية الكلاسيكية اللي كانت، دابا عاد خصها مردوديتها، اليوم قد ما خدمت في المردودية، هناك جمعيات في اوربا أو في أمريكا أو في اليابان أو في، اللي مستعدين باش يعاونو المغرب ويعاونوه في الميدان الاجتماعي أو الاقتصادي، مع الأسف تتبقى الميزانية ديالهم محطوطة حتى تتعقب ترجع ثاني تيقول لك ما صابوا مع من يتكلموا أو ما صابوا. حتى هذا الميدان أظن هو للتعريفة في ميدان ديال داء الخارجية باش تعرف رؤساء المجالس البلدية أو القروية أو الجمعيات السياسية بأن هناك جمعية "Fondation" فلان أو "Fondation" راه تتعمل هاذ الشي خصكم تتصلوا بها باش تاخذوا منها هذي أو هذي يعني كاين واحد المجال واسع تقني وواسع كبير، ولهذا أنا أظن أن حان الوقت للخارجية تبدل يعني الكيفية ولكن أنا تنقول "Le style de faire de la diplomatie" الآن أصبح واجب علينا وأصبح من يعني لابد ما خصنا مشات الديبلوماسية القديمة اللي كان الإنسان مسدود عليه وسد عليه مكتبه، اليوم خصو يخرج عند الناس وعند الجالية ديالو ويعرفهم ويعرف اسماءهم ماشي بعيد احنا المغرب الحمد لله كان القائد تيعرف أسماء القبيلة كلها كانت فيها 3000 أو 4000 ولحد أو 5000 أو 20000 حافظ اسماءهم وهذا ولد من وهذا امنين جاء وهذا آش عندو، وهذا آش تيدير، وهذا... يعني ساهل على السفير باش يعرف هذا الشيء، اشحال كاينة كاع من واحد فيه اشحال 30000 – 40000 ايوه آلسي راه المغاربة عندنا واحد الذاكرة صحيحة باش تعرف هذا جاء من الشاوية، هذا جاء من الناظور، هذا جاء من اسمو، عارف عقلية الناظور، ديال الشاوية، عقلية ديال أسمها وكل واحد تتعامل معه حسب عقليته....

ما يمكن شاي تدير المغاربة كلهم كيف، كيف وتقول لهم راه المذكرة الفلان الفلانية قالت هاكا، راه ما... المغربي ما يقبلهاش التطواني ما يقبلهاش، واحد من وادي زم ما يقبلهاش، تكلم مع الواد زمي في شكل اسمو، التطواني في شكل باش عاد يقبلوا لك ذيك المذكرة، اما تقول لهم لا جاءتنا من عند الوزير الاول، وقال لنا وقلت لكم راه مابقات شاي، تكلموا معهم بلغتهم، وسهلوا عليهم الامور وإذا كانت صعيبة نقول لهم سهلة. يسمح لي – السيد الرئيس – ربما تكلمت بالدارجة أكثر ما تكلمت بالعربية نفسها، لانه المواطنين تيقولو لنا واحد الحاجة آودي انتم الله يهديكم واش طلعناكم إلى هذا المجلس باش تكلموا معنا احنا أو مع الاذاعة، قلنا لهم آودي باش نتكلم معكم، وقال لك ايوا تكلموا معنا بالدارجة، باش نعرفكم آش كتقولو لنا مزيان أما كتكلمولنا بالعربية الفصحى راه شي تنعرفوه وشي ما تنعرفوه وهذا الشي هذا هو الواقع، كاين تقريبا % 80 في الناس اللي ما تعرف شاي هذه العربية الفصحى كما ينبغي بالنحو ديالها وبلهجتها وبهذه، اللهم انتكلم معهم باللغة ديالهم ويعرفونا آش قلنا ويعرفوا آش كاين في هذا البلاد، وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار.

في نهاية هذه المناقشة، الكلمة للسيد المستشار المهدي الطنجي.

السيد المستشار المهدي الطنجي :

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

أتشرف باسم مجموعة الوسط الاجتماعي بمناقشة مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني، لا يمكن لنا إلا أن نقف تحية إجلال وإكبار لأرواح الشهداء الكرام الذين سقوا بدمائهم الطاهرة هذه الارض الطيبة، استشهدوا لكي نعيش نحن في رخاء وطمأنينة، وهذه التضحية ليست بغريبة عن شعب مناضل تقوده عائلة مناضلة وملوك أجلاء قاوموا لأجل عزة وكرامة هذا الوطن، فرحم الله محرر البلاد والوطن محمد الخامس طيب الله ثراه وقدس الله روح باني الدولة المغربية الحديثة وباعث روح الديمقراطية في مؤسساتها المغفور له الحسن الثاني، مما لا شك فيه أن ميزانية الدفاع الوطني تحظى بإجماع وطني بعيدا عن رأي حساسية سياسية أو حزبية نظرا للوعي الشامل والتام بأهيمة هذا القطاع في تقوية الدولة عن المقدسات وحماية الثغور، فالجيش رمز من رموز السيادة الوطنية.

وفي هذا الإطار لا يمكن لنا إلا أن نثمن جميع الاجراءات الرامية إلى تحديث الجيش المغربي وتقويته وجعله جيشا نظاميا احترافيا مواكبا للتطورات العلمية والتكنولوجية والاستراتيجية التي يعرفها المجال العسكري والاستراتيجي بصفة عامة، وحيث ان الوظائف العسكرية قد تطورت أصبحت تلعب أدوارا ووظائف كباقي المؤسسات المدنية في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

فقد أصبح لزاما مراجعة جميع القوانين وتحيينها لإعطاء مجالات أكبر للانتاج العلمي والاستراتيجي مواكبة لمتطلبات العصر، هذا الاهتمام ينطلق اساسا من اعطاء الامكانيات اللازمة للقوات المسلحة الملكية وتهييىء الظروف والشروط الموضوعية المريحة لها حتى تتمكن من القيام بواجبها على أحسن وجه لتضاهي الجيوش العالمية.

السيد الوزير،

نسجل بارتياح الزيادة في ميزانية الوزارة المكلفة بالدفاع الوطني رغم أننا نقر بأنها اعتمادات قاصرة عن تلبية جميع الحاجيات والاحتياجات الضرورية لأفراد القوات المسلحة الملكية والتجهيزات العصرية المؤهلة للتصدي والدفاع، ولكن لنا اليقين بأن الاهتمام الخاص الذي يوليه القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية لهذه المؤسسة سيرا على نهج المغفور له الحسن الثاني وجده مؤسس القوات المسلحة الملكية، والذي تجسد في الزيارة التاريخية التي قام بها جلالة الملك للاقاليم الجنوبية وتفقده للثكنات العسكرية وحضوره لاستعراضات عسكرية مهمة، هذا الاهتمام الذي ترك انطباعا لا مثيل له، ليس فقط في نفوس الجنود والضباط، لكن عند الشعب المغربي بأكمله.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

الجيش مدرسة اجتماعية متميزة بالانضباط والاخلاص والتفاني في خدمة الوطن، وما الربط الحاصل بين مجالاتها والمجالات المدنية إلا دليل على الدور الاجتماعي الذي تقوم به المؤسسة العسكرية خصوصا في مجال التكوين المهني للجنود وجعلهم قادرين على الانصهار في المجتمع المدني في أي وقت، وفي هذا الاطار تدخل مدرسة التكوين المستمر للجنود وحتى الضباط من الدول الاجنبية التي أسسها المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه.

ونظرا للدور المحوري التي يلعبه الجيش في إطار أية دولة كيفما كان نظامها السياسي، ونظرا للظروف التي يعيشها المغرب جهويا فإننا في مجموعة الوسط الاجتماعي لسان حزب الوسط الاجتماعي نشيد بالمبادرة الرامية إلى احداث ثكنات عسكرية جديدة في بعض الجهات، لكن السيد الوزير في المقابل نريد لفت انتباه الجميع إلى ضرورة تحسين الوضعية الاجتماعية والمادية للجنود المرابطين بالاقاليم الجنوبية اعترافا بالواجب الوطني الذي يقومون به خدمة للوطن وكرامة، دون ان ننسى الظروف المناخية القاسية التي يعملون فيها، لذا نرجو أن يتمم تجهيز هذه المناطق والثكنات بكل ما يفيد الجنود ويوفر لهم شروط العمل الجاد.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

قد لا يسعنا الوقت للحديث عن أهمية هذا القطاع واحتياجاته ولكن يكفي الاجماع الوطني والاهتمام المولوي لنقول بأننا ننخرط بدون شرط في تحديث هذه المؤسسة وجعلها في مستوى المسؤوليات الملقاة على عاتقها، فتحية إذن لكل أفراد القوات المسلحة الملكية ورجال الدرك والقوة المساعدة من طنجة إلى الكويرة.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

بالنسبة للميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون فإننا سنقف عند أهم المحاور التي نراها قابلة للنقاش.

السيد الوزير،

من أهم المواضع التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني وتحظى بالاجماع الوطني هي القضية الوطنية الاولى قضية الوحدة الترابية، ولسنا في حاجة للتذكير بوقوف جميع المغاربة جنود مجندون من وراء جلالة الملك محمد السادس نصره الله للدفاع عن الوحدة الترابية، فقد أصبحت هذه المسألة من المسلمات والركائز المقدسة للدولة المغربية، إلا أنها مناسبة للتذكير بمواقفنا الثابتة أيضا الرامية إلى إقامة الاستفتاء التأكيدي لمغربية الصحراء بشرط أن يسجل جميع الصحراويون المنحدرون من الاقاليم الجنوبية بدون استثناء كحق شرعي ومشروع في ممارسة حقوقهم.

السيد الوزير،

بالنسبة للديبلوماسية المغربية، تعد فلسفة المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه في التعامل مع الملفات الدولية رائدة بإجماع دول مما جعل المغرب يحتل مكانة مرموقة في الحقل الديبلوماسي الدولي، حيث ما فتيء جلالته يؤكد على أهمية تطور الحقل العلاقات الدولية من خلال التطور التكنولوجي وانفتاح الاسواق وانتشار الفكر والممارسة الديمقراطية وأخذها الصفة العالمية.

وفي هذا الاطار من الواجب علينا إيجاد آليات جديدة للعمل الديبلوماسي لمسايرة التصورات الجديدة للسياسات الدولية التي تتحكم في مجريات النظام الدولي القائم على التنافسية بجميع أشكالها، وفي هذا المجال تعتبر وزارة الخارجية منبع وآلية للسياسة الخارجية مما يفرض عليكم السيد الوزير:

1. إعادة النظر في النظام الخاص بموظفي وزارة الخارجية وتحسين الظروف المادية والمعنوية لهم.
2. هيكلة معهد ديبلوماسي قادر على تكوين ديبلوماسيين محنكين متخصصين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية وفق منظور علمي متكامل يخدم المصلحة الوطنية.
3. التكثيف من الدورات التكوينية لاطر الوزارة سواء داخل المغرب أو خارجه بتعاون مع المنظمات الدولية العامة أو المتخصصة.
4. تحسين وضعية العاملين بالقنصليات والسفارات نظرا لارتفاع مستوى المعيشة وضعف الرواتب وتقلب العملات.
5. فتح قنصليات جديدة لمجموعة من الدول الاوربية تقريبا للإدارة من الجالية المكثفة البعيدة من السفارات أو أقرب قنصلية.
6. دعم مجموعة من القنصليات بالعدد الكافي من الموظفين نظرا للعدد الهائل للملفات المعروضة عليها وكثرة المهام وتعقيدها.
7. الاهتمام بالأطفال والشباب بالخارج وجعلهم أكثر ارتباطا بالمغرب دينا وفكرا وثقافة.
8. العمل على خلق مراكز ثقافية مغربية بالدول التي توجد بها جاليتنا بكثرة.
9. تفعيل دور مؤسسة الحسن الثاني لتواكب شؤون وأحوال المهاجرين وحل مشاكلهم بالمحاكم الوطنية.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

لقد تطور مفهوم الديبلوماسية بمفهومه التقليدي ليصبح اقتصاديا محضا تغيرت على إثره مفاهيم عديدة مما يفرض علينا تكوين ديبلوماسيين اقتصاديين أكثر فاعلية وتخصصا حتى تصبح سفارتنا آليات حقيقية لديبلوماسية اقتصادية حقيقية، خصوصا ونحن نعيش السنوات الاولى لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي وربط علاقات جديدة مع دول امريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا سياسيا واقتصاديا.

السيد الوزير،

لا شك أن مجال الديبلوماسية واسع جدا وتتداخل فيه مجموعة من المجالات وتبقى السياسة الخارجية هي انعكاس لطبيعة النظام

السياسي، لذلك نريد لسياستنا الخارجية أن تساير تطور النظام السياسي المغربي خدمة للمصلحة العامة الوطنية القائمة على الحفاظ التام على سيادته واستكمال وحدته الترابية والدفاع عن مصالحه الاقتصادية واسترجاع مواطنيه المحتجزين في مخيمات الذل والعار ورعاية جاليته بالخارج، لكل ذلك نتمنى أن تمنح لوزارة الخارجية والتعاون كافة الامكانيات المادية للقيام بوظائفها على أحسن وجه، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار.

بهذا التدخل نكون قد أنهينا مناقشة الميزانيات المرتبطة بلجنة الخارجية والدفاع والمناطق المحتلة، بطبيعة الحال للسادة الوزراء كامل الصلاحية للتدخل في هذه المناقشة.

الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعالم العربي والإسلامي. فليتفضل.

السيد عبد السلام زنيبر، الوزير المنتدب لدى وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون، مكلف بالشؤون المغاربية والعالم العربي والإسلامي.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل السادة المستشارين الذين تدخلوا في هذا النقاش وعبروا عن آراء فرقهم وعن ملاحظات أحزابهم بالنسبة لميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، وبهذه المناسبة استمعنا إلى عدة ملاحظات تتصل بالسياسة الخارجية للمملكة المغربية وتتصل من جهة ثانية بالجهاز الديبلوماسي. اسمحوا لي أيها السادة المستشارين أن أذكر فقط ببعض النقط التي أعتقد أنها أساسية والتي يجب أن تكون دائما حاضرة في أذهاننا، فبعض المستشارين تدخلوا وفي عروضهم ما يفهم منه أن ليس لمملكتنا سياسة خارجية، أولا يجب التذكير بأن السياسة الخارجية لكل بلد اينما وجد فهي تحدد من خلال تاريخه وحضارته وثقافته، وبالطبيعي من خلال تاريخيه وحضارته وثقافته وبالطبيعي من خلال موقعه الجغرافي، ولهذا فإن الثوابت السياسة الخارجية المغربية معروفة ولقد سبق لعدة مؤرخين أن أبرزوا معالمها وسبق للمغفور له الحسن الثاني رحمه الله في عدة خطب أن ذكر بهذه المعطيات، فبحكم موقعنا الجغرافي فنحن ننتمي إلى القارة الافريقية وبالتالي علينا أن نطور دوما علاقتنا مع كل الاقطار الافريقية.

وبحكم هذا الموقع كذلك نحن ننتمي إلى منطقة اسمها المغرب العربي وهذا يحتم علينا أن نطور وباستمرار علاقتنا مع كل جيراننا ومع كل دول المغرب العربي كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا، وبحكم موقعنا الجغرافي فنحن قريبين من أوربا وبالتالي لا يمكن ان لا نتعامل مع أوربا وأن لا نطور علاقتنا في جميع المجالات مع الدول الاوربية على أختلاف مشاربها ومنابعها، ومن جانب آخر نحن نتقاسم مع القارة الافريقية محيط كبير وبالتالي لابد أن نتعامل مع القارة الافريقية بشقيها. فهذه هي بعض معالم السياسة الخارجية، ثم لا ننسى أن الشعب المغربي هو شعب مسلم وينتمي إلى حضارة إسلامية وبالتالي لا يمكن له أن لا يتعامل مع كل الأقطار الإسلامية، فهذه بعض المعطيات التي سار عليها المغرب منذ وجد، ليس فقط الآن هذه هي معاليم السياسة الخارجية وستظل هكذا إلى أن يرث الله الارض ومن عليها.

يبقى الجانب الديبلوماسي، فالجانب الديبلوماسي كما تعلمون أولا الساهر عليه هو ملك البلاد هو صاحب الجلالة بكل ما يتوفر عليه من تكوين وحنكة وتجربة وصحافة الرأي، ومن الطبيعي أن وزارة الخارجية هي فقط جهاز يساعد جلالة الملك على بلورة وتنفيذ الديبلوماسية المغربية، وهذا الجهاز، ولله الحمد، تطور في السنين الاخيرة، لا شك أنكم تتذكرون أن عند استقلالنا كان ليس عند المغرب أكثر من 10 سفارات، فأصبح المغرب الآن يتوفر على أكثر من 80 سفارة، وللمغرب الآن ما يقرب من 40 قنصلية، فهذا الجهاز من الطبيعي يعمل فيه عدد من المغاربة وهؤلاء المغاربة فيهم مجموعة كبيرة من المحنكين والمثقفين والعلماء في مختلف المجالات، في القانون والاقتصاد والتاريخ وعلم الاجتماع إلى غير ذلك، أذكر بهذا حتى يفهم السادة المستشارين خلافا لما يشاع أن الجهاز الديبلوماسي المغربي يجب أن يفتخر به كل مغربي، كما كل مغربي يجب أن يفتخر بكل برلماني خاصة أن الآن

الديبلوماسية البرلمانية والجمعوية أصبحت تلعب دور جد مهم، فيجب أن - من الطبيعي - أن نعزز بعضنا لا يجب أن نحتقر بعضنا وأن نقول أن من يعمل في السفارات أو القنصليات كلهم ماصالحينش، بالعكس فمعظمهم ممتاز، خصكم غير تتعرفوا عليهم عن قرب وتشوفوا أن عندهم خصال ممتازة، حميدة، وأن تكوينهم ممتاز، فيجب الاتصال بهم والتعرف عليهم، من الطبيعي كاين ناس اللي ماصالحينش، كما هذا هو الشأن في كل المجتمعات. لا أريد أن أطيل الحديث على السادة المستشارين، السيد الرئيس، خاصة وأن في جلسات الأسئلة الشفوية تكون مناسبات لنتطرق لعدة مواضيع أثيرت هذا الصباح سواء تعلق الامر بالجالية المغربية أو بالتعامل الاقتصادي، وبمناسبة الديبلوماسية الاقتصادية يجب أن لا ننسى أن الديبلوماسية الاقتصادية دوما كانت موجودة، ليس بشيء جديد، فإذا شفتو تاريخ العلاقات الاقتصادية وتشوفوا عدد الاتفاقيات لوزارة الخارجية - ماشي غير في المغرب، في جميع الوزارات تبرمها في المجال التجاري، في مجال الضرائب، في المجال القانوني الذي له صلة كذلك بالتجارة، تشوفو أن هذا شيء دائما كان موجود، فالآن الذي نغير هو واحد تقديم آخر للتعامل الاقتصادي، وهذا التغيير من الطبيعي احنا كمغرب لعبنا فيه واحد الدور كبير.

تتذكرون أن بعض اتفاقيات أوسلو كان اجتماع اقتصادي بالنسبة للعالم كله بخصوص التطور الاقتصادي مع المغرب العربي، كان في الدار البيضاء، كتعرفو أن اتفاقية الكاط التي طورت التعامل قل المتعدد الاطراف في الميدان الاقتصادي، كذلك كانت عندنا في 94 في مراكش، فالمغرب منغمس في هذا التعامل الاقتصادي المتعدد الاطراف، كذلك أريد أن أشير فقط وباختصار أن بخصوص ما يسمى التعاون لدى وزارة الخارجية وكالة التعاون الدولي، وهذه هي وسيلة لتطوير علاقة المغرب مع عدد من الدول النامية وخاصة منها الدول الافريقية وتخصص لهذه الوكالة اعتمادات جد مهمة، أولا مغربية ونحاول أن نستقطب لهذه الوكالة كذلك اعتمادات أجنبية إما أوربية أو أمريكية أو يابانية حتى تكون عندها وسائل العمل، وبالمناسبة يجب أن نحيي الأخت عائشة بلعربي التي فعلا أعطت واحد الدفعة لا مثيل لها بهذا القطاع منذ تولت السهر على التعاون.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أعرف أن وقتكم ثمين، وأريد أن أختم بالتوجيه بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة الشؤون الخارجية والدفاع الوطني على ما يولونه من عناية لكل ما يتعلق بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، وعلى الالتفاتة التي قدموها لنا هذه السنة بتصويتهم بالإجماع على ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، وشكرا لكم جميعا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير على مشاركته في هذه المناقشة وشكرا كذلك للسادة الوزراء والسيدة الوزيرة الذين تتبعوا المناقشة، أعلن عن انتهاء هذه المناقشة العامة بالنسبة لمختلف الميزانيات المرتبطة بلجنة الخارجية والدفاع والمناطق المحتلة، بطبيعة الحال تم التصويت بالأمس على ميزانية الدفاع الوطني بالنسبة للخارجية ستكون العملية داخل مجموع التصويتات التي تكون صبيحة يوم الاربعاء بحول الله، وعليه ننتقل الآن، نقطة نظام؟

المستشار السيد بويكا الزوالي :

مادمنا انهينا النقاش في ميزانية الخارجية نصوت عليها.

السيد الرئيس :

السيد ...أنا ليس من طبعي الابتكار والقيام بعمل، الامور مضبوطة منذ البداية تم الاتفاق على أن التصويتات ستجري صبيحة يوم الاربعاء، وسيكون الامر كذلك، أرجوكم الالتزام بما تقرر.

ننتقل الآن إلى مناقشة مختلف الميزانيات الفرعية المرتبطة بلجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

التقرير وزع على السادة المستشارين وعليه يمكن فتح باب المناقشة بإعطاء الكلمة لأول مستشار مسجل في اللائحة وهو المستشار السيد ادريس بوجوالة عن التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل.

السيد المستشار ادريس بوجوالة

شكرا السيد الرئيس المحترم،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أتشرف اليوم بأن اتدخل باسم فريق التجمع الوطني للاحرار في الميزانية الفرعية لوزارة العدل للفترة الممتدة من فاتح يوليوز إلى 31 دجنبر 2000.

إن قطاع العدل يعتبر من أهم القطاعات التي لها تأثير مباشر على المجال الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وبالتالي فهو دعامة أساسية لتكريس وتثبيت دولة الحق والقانون في ظل التزامات البلاد ودعمها لاختيارات السير بوثيرة أسرع للنهوض بدولة المؤسسات وبناء مجتمع تحكمه علاقات صلبة وقوية في مجال الكرامة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

ونحن نتكلم عن العدل يأخذنا الحديث دائما عن قطاع حيوي لما له من دور أساسي في ضمان الحقوق والحريات وترسيخ مفهوم العدالة، والاجتماعية، إن قطاع القضاء، الذي لنا فيه الكثير من التوجيهات الملكية السامية للمغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه ووارث سره صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله أقوى وأشمل المرجعيات للعناية به وإصلاحه نظرا للتحولات التي يشهدها العالم على جميع المستويات والمفاهيم الجديدة، وقد التزمت الحكومة في تصريحاتها وعروضها أمام هذا المجلس الموقر بإصلاح القضاء بل جعلته أولوية ينتظر الجميع بالداخل والخارج اصلاحات إجرائية ملموسة تقوي إحساسه وإيمانه بتواجد الحق والعدل والقانون، هذه المفاهيم التي تجتمع مهما تباينت تسميتها في شيء واحد هو حماية الحقوق وتعميق الديمقراطية وسيادة القانون ودعم الاقتصاد.

اننا ونحن نناقش هذه الميزانية تستوقفنا ملاحظات لابد من الاشارة إليها مع إيماننا القوي في المبادرات المتعددة والمجهودات المبدولة للساهرين على القطاع التي تستهدف تطويره وتحسين أدائه ومردوديته ومواصلة السير في طريق اصلاحه بأسلوب يتسم بالتأني والتبصر والهدوء الهادف.

وفي هذا الاطار لابد من استراتيجية هادفة لتحسين أداء الجهاز القضائي تعتمد على عدة عناصر نلخصها كالتالي :

- مواصلة الرفع من قيمة الموارد البشرية وتعزيز الجانب الاخلاقي لما يجب ان يتحلى بها القاضي وما تفرضه المهمة والمسؤلية من أخلاقيات عالية والتزام تام بالنزاهة والحياد.

- العمل على تمتين قنوات التواصل والانفتاح.

- مراجعة العديد من النصوص التشريعية (خصوصا التي لها ارتباط بالقضاء التجاري والحريات العامة).

- كذلك تفعيل مسطرة تصريف شؤون المواطنين بطريقة أسرع من ضمان حقوق المتقاضين وضبط التلاعبات والقضاء النهائي على السماسرة والمتلاعبين بحقوق الناس.

- هذا بالاضافة إلى تقوية ودعم المراقبة القضائية، وذلك بتكثيف التفتيش القضائي والوقوف على مواطن الخلل والقول لمن أحسن أحسنت ولمن أساء أسأت في ظل مناهج واجتهاذات موحدة.

- كما أن الضرورة تقتضي في إطار القضاء المختص بتوسيع الخريطة القضائية وإحداث محاكم إدارية وتجارية على مستوى جميع جهات المملكة.

- كما أن لنا ملاحظة يجمع عليها الجميع هي التأخير الحاصل في البث في القضايا المعروضة على المحاكم خصوصا القضايا التي تكون عناصر البث فيها بسيطة ومتوفرة وقضايا حوادث الشغل وحوادث السير التي كثيرا ما يشتكي ذوي الحقوق من تأخيرها وإهمالها، بالاضافة إلى القضايا المعروضة على محكمة العدل الخاصة.

- كما نشير إلى ضرورة الاهتمام بشكايات المواطنين المتظلمين والبحث فيها وإخبار المعنيين بما اتخذ بشأنها من اجراءات خصوصا قضايا المغاربة القاطنين بالخارج، وما يتعلق بالأحوال الشخصية نظرا للمشاكل التي تعيشها الأسر والمأساة التي يعانونها من جراء اشكاليات القوانين المنظمة احيانا والفراغ التشريعي احيانا أخرى، وضياع حقوق المرأة المطلقة.

وكذلك ضرورة الاستجابة للتمسات المواطنين من خلال الاتصالات المباشرة والغير المباشرة لممثليهم بشأن التنظيم القضائي، من إحداث

وتحويل وتوسيع وتقريب المحاكم والمراكز القضائية استجابة لرغبتهم وتخفيفا عنهم لتليين المقاييس المعتمدة في ذلك.

لقد سبق لنا في تدخلاتنا السابقة في إطار ميزانية وزارة العدل أن نادينا باستعجالية الاهتمام بالجانب المهني والاجتماعي لأطر الجهاز القضائي، وتفعيل مسطرة التنفيذ وإخراج مؤسسة قاضي التنفيذ للوجود الفعلي وتعميمها على سائر جهات المملكة ضمانا لحقوق المتقاضين وحفاظا على مكانة الاحكام وشرعيتها، إضافة إلى اعادة هيكلة المصلحة الادارية التي لها تأثير مباشر في مردودية الجهاز بحكم اعتبارها مجمعا لروافد قضائية متنوعة، إنها مصلحة كتابة الضبط التي يجب أن يبحث عن انجع سبل دعمها وتفعيلها لضمان مردودية أكثر بوثيرة أسرع.

– كما نتساءل عن مآل مؤسسة الوسيط التي ستساهم لامحالة في تطوير وتفعيل القضاء القضائي.

أما بخصوص المؤسسة السجنية هذا الفضاء الذي يجب يطبعه الطابع الإنساني لتسهيل إدماج نزلائها في الحياة العامة وضمان اتصالهم بالعالم الخارجي وهذا لن يأتي إلا بالالتزام بتطبيق المقتضيات القانونية لسير وتنظيم هذه الفضاءات الاصلاحية والزام الساهرين عليها بالتحلي بالصبر والليونة وحسن المعاملة، إما بواسطة دوريات وزارية هادفة أو إعادة التكوين أو تكوين مستمر يرتكز على مبادىء إسلامية وقيم وطنية وثقافية حضارية تحفظ كرامة النزلاء وتعمق صلتهم بالعالم الخارجي وتجعل من المؤسسة مؤسسة تربوية إصلاحية تمتزج فيها السياسة الجنائية وحماية المجتمع بالتعليم والتأهيل والتكوين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يجب أن لا ننسى مجهودات الوزارة في مجال التشريع وتنظيمها للندوات الوطنية ومشاركتها في المنتديات الدولية سعيا منها لتحسين الأداء القضائي والرفع من المردودية وتحسين سير القطاع للنهوض بالمسؤوليات والرقي به إلى مستوى طموحات عاهل البلاد نصره الله ورعاياه الأوفياء والمسؤولين القضائيين.

بقدر ما نشعر بأهمية قطاع العدل القصوى وما ينتظر منه وما هو معلق عليه من آمال في سيادة القانون ودعم الاستثمار واسترجاع الثقة وضمان استقلاليته، بقدر ما نطالب المزيد من التدابير والقرارات الاجرائية للرفع من مستوى قضائنا إلى المستوى العالمي حتى يساير العصر، وبالموازاة مع هذا فالقطاع في حاجة ماسة إلى المزيد من الدعم والامكانيات مع التركيز على العناية بالعنصر البشري عناية تليق به وتحفزه على البذل والعطاء والالتزام والاخلاقيات.

ملاحظاتنا هذه لا تعني ان القطاع كله سلبيات بل نبتغي فقط تقويم الإخلالات واسترجاع الثقة بألسنة للمتقاضين خصوصا والمواطنين عموما في الجهاز القضائي، وإعادة الثقة والطمأنينة للقضاة في المؤسسة القضائية حتى تسود ثقافة وفلسفة جديدتين وعقلية مجتمعية تتفاعل في ما بينها وتساعد على تطور القطاع وهنا نستحضر خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده : "وليكون القضاء المغربي متطورا ومتجددا يواكب ما يعرفه العالم المتقدم في مواجهة المشكلات التي يثيرها العصر وتولدها الحضارة الحديثة ويساير ما عقدنا العزم على انجازه، بإذن الله، وما دعونا إلى التعبئة له بمنظور تصحيحي للمسؤولية ومفهوم جديد للسلطة.." انتهى كلام جلالة الملك.

وإذ سنصادق على ميزانية وزارة العدل يأخذنا الأمل في أن تعرف ميزانيتها تحسنا في المستقبل يليق ومتطلباتها حتى تستجيب لمطامح الجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس :

شكرا عن الحركة الديمقراطية الاجتماعية، الكلمة للمستشار المحترم محمد أوخيار.

السيد المستشار محمد أوخيار :

بسم الله الرحمن الرحيم،

صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

أتقدم باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لابداء رأينا وملاحظاتنا في الميزانيات الفرعية للقطاعات الناتجة أو التابعة للعدل أو للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بدءا بمشروع ميزانية وزارة العدل ومن خلالها قطاع العدل الذي يعتبر في نظرنا أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأمن والاستقرار وبناء دولة الحق والقانون، لقد سبق أن أكدنا في مناسبات عدة على أن القضاء الذي يعتبر من أهم مكونات وزارة العدل يتطلب بدل جهود جبارة تبتدىء من تشخيص الواقع القضائي تشخيصا واقعيا وسليما باعتبار أن إصلاح القضاء يعتبر ضرورة ملحقة لتجاوز كل السلبيات، سيما أن هناك إرادة ملكية في إصلاح القضاء وتحديثه بما يضمن له النزاهة والاستقامة، غير أن الاعتمادات المرصودة لميزانية وزارة العدل لم تتعزز بالشكل المطلوب مما يدل على أن هذا الورش يسير ببطء ومع ذلك يمكن اعتبار أن نجاح سياسة الوزارة رهين كذلك بعوامل أخرى لها أهميتها البالغة ودورها الفعال في تحقيق الغاية المنشودة، ذلك أن إصلاح القضاء وحده غير كاف إذا لم يتم إصلاح الإدارة بجانبه لان هذه الثنائية هي الضمانات التي تقوم عليها الدولة والمجتمع الديمقراطيان كذلك الشرط الاساسي لاستقطاب الاستثمارات الخارجية والتنمية الاجتماعية والبشرية المستديمة.

ولابد من الاشارة هنا إلى الحكومة قد أكدت في تصريحاتها أمام البرلمان على أن ورش إصلاح العدل سيشتغل مكانا متميزا في العمل الحكومي وأن الحكومة ستحرص على تخليق الممارسة ورفع الفعالية في هذا الجهاز وخلق تعبئة وطنية حول برنامج شامل لاصلاح نظامنا القضائي، كما نشير كذلك إلى أن السيد وزير العدل الذي يعمل جاهدا على تحقيق هذه الرغبة الحكومية وذلك ماعبر عنه بمناسبة تقديمه لمشاريع الميزانية الفرعية للسنوات الماضية وكذلك خلال هذه السنة أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، غير أننا نلاحظ بأن المشاريع الاصلاحية التي تنوي الحكومة إدخالها على قطاع العدل مستوحاة من التجربة الاوربية سواء فيما يتعلق بالادارة والقضاة والسجون، ولا أحد من يجهل خطورة التوجه الاوربي وانعكاساته على حضارتنا وهويتنا وثقافتنا المغربية خصوصا وأن ميدان القضاء له ارتباط وثيق بالدين والشريعة الاسلامية السمحاء.

السيد الرئيس،

لا شك أننا حققنا إنجازات هامة في مجال القضاء، تتمثل أساسا في الرصيد التاريخي الذي تراكم ماعندنا على مر القرون من جهة وفي هذه الترسانة القوية من التشريعات والقوانين التي تماثل أو تقترب من القوانين المطبقة في الدول المتقدمة، كما أن شبكة المحاكم على مختلف درجاتها تنتشر بشكل لابأس به في مختلف أنحاء المملكة، واستطاع المغرب كذلك أن يكون مجموعة هامة من القضاة الاكفاء ورجال القانون البارزين ونسجل كذلك في هذا الاطار المجهودات التي تقوم بها وزارة العدل والتي لمسناها من خلال العروض ولاتقارير المقدمة إلينا هذه المجهودات التي لم تظهر نتائجها بشكل جلي على أرض الواقع، إن الكل يشكو من القضاء ومن الممارسات التي لا تزال تعاني منها اختلالات في التنظيم وبعيدة كل البعد على تحقيق العدالة التي يثوق إليها كل غيور على البلد الكريم، وهذا يرجع بالدرجة الاولى إلى عدم كفاية الوسائل وغياب إطار ومساطير التقييم وضعف التنسيق والتواصل إضافة إلى قلة الكفاءات البشرية وهذا نشير إلى أن بلادنا تزخر بأعداد هائلة من حاملي الشهادات العليا في مجال القانون تحتاج فقط إلى قليل من التكوين حتى يمكن بواسطتها تدعيم الموارد البشرية العاملة في مجال العدل والقضاء.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية بعد دراستنا لمشروع الميزانيات الفرعية لوزارة العدل وبرنامج إصلاح القضاء، لاحظنا غياب مجموعة من العناصر نعتبرها ضرورية من أجل تقويم ورش إصلاح هذا القطاع الحيوي الهام وإرجاع ثقة المتقاضين في قضائهم وتمثين هذا الاخير بدوره من استرجاع هيبته وقدسيته التي يستمدها من الشريعة الاسلامية السمحاء ولن يتم هذا في نظرنا إلا :

- بتحسين وتغيير القوانين التي تقادمت ولم تعد تساير التطور الحاصل في مختلف مجالات الحياة والتي يرجع تاريخها إلى بداية القرن.

- تطبيق اللامركزية وتقريب القضاء من المتقاضين وترقية مراكز القاضي المقيم إلى محاكم ابتدائية.

- الانكباب على مراجعة نظام المعهد الوطني للدراسات القضائية والذي يرجع إلى ما يقارب ب 30 سنة.

- خلق غرف جهوية بالمجلس الاعلى للقضاء لتخفيف الضغط عنه، وحل مشكل تراكم القضايا.

- توسيع دائرة المحاكم التجارية وخلق قضاء اجتماعي متخصص.

- إعادة النظر في محاكم الجماعات والمقاطعات لانها تفتقر إلى مواصفات العدالة النزيهة الفعالة.

- إخضاع الضابطة القضائية لسلطة النيابة العامة ومراقبتها.

- الرفع من مستوى الخبراء، فلحد الآن يجهل المعيار الذي على أساسه تعطى رخصة الخبير، وهنا تجدر الاشارة إلى أن جل خبراءهم موظفون في مختلف أسلاك الوزارات يتقاضون أجورهم علما أن بلادنا تعرف بطالة في صفوف حاملي الشهادات العليا والذين نرى بأنهم أحق بهذه المناصب.

- إعادة النظر في تجربة الاعوان القضائيين وإخضاعهم لمراقبة مستمرة.

- توسيع دائرة المحاكم الإدارية لضمان حقوق المواطنين في التظلمات الإدارية وذلك بفتح مكاتب في المحاكم الابتدائية.

- تبسيط المساطر الإدارية المعمول بها حاليا ولا سيما في مجال القضاء الإداري، ذلك أن المواطنين المتضررين من جراء خروقات الإدارة يصعب عليهم الحصول على نسخ من القرارات الإدارية التي تعتبر شرطا من شروط رفع الدعوة أمام المحاكم الإدارية.

- تحسين الاوضاع المادية لاطر المفتشية العامة وتمكينها من وسائل العمل الضرورية من أجل القيام بدورها الفعال في الاصلاح القضائي.

- خلق جسر قوي بين الدفاع والقضاء.

السيد الرئيس،

إننا نعرف أن الميزانية هي الشرايين الذي سيغدي هذا الاصلاح ولكن مثل هذه الميزانيات لا يعول عليها لتحقيق ذلك، فهي بتلبية حاجيات ومستجدات هذا القطاع ولا تساير ولاتتلاءم مع التطور الذي نريده للقضاء، إننا وإذ نسجل هزالة ميزانية الوزارة ونتمنى أن يتغير المنظور الحكومي لهذا القطاع بتخويله الامكانيات اللازمة الكفيلة بتحقيق كرامة أطره ودعم استقلاليته وتقوية أجهزته حتى نكون جميعا في مستوى الرهانات والتحديات التي تطرحها الألفية الثالثة وحتى نكون كذلك في مستوى تطلعات القانوني الاول صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

أما بخصوص مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، يحق لنا أن نفتخر بالاشواط المهمة التي قطعها المغرب في هذا الميدان كهيآت ساسية ونقابية وفرق برلمانية وفعالية المجتمع المدني وفئات الشعب المغربي، بفضل جهود المغفور له صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، وللإشارة القوية والمجهودات الجبارة التي يبذلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في هذا المجال، كما نسجل أن المغرب عمل على تطوير ترسانته القانونية وتحيينها وجعلها مسايرة لروح العصر وتوجهاته المستقبلية حيث قام بتعديل العديد من القوانين وعلى رأسها تعديل الدستور الذي طال توسيع اختصاصات البرلمان وتقوية مؤسساته في مراقبة العمل الحكومي وتشكيل لجن التقصي للحقائق التي يمكنها رصد خروقات حقوق الإنسان، ونسجل كذلك مصادقة المغرب على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تطال حقوق الإنسان كاتفاقية مناهضة التعذيب والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وحقوق الطفل، وتعديل وتغيير العديد من القوانين التي لا تساير التطور الذي عرفه المغرب.

السيد الرئيس،

بالرغم من المجهودات التي تبذلها الوزارة والعاملين بها والتي تستحق التنويه والتشجيع، فإن الميزانية المرصودة لهذا القطاع لا تستجيب للتطلعات والانجازات والبرامج المسطرة في هذا الميدان والتي تنوي الوزارة القيام بها لتحسين الوضعية العامة لحقوق الإنسان على جميع المستويات، فوزارة حقوق الإنسان تتجلى مهامها الاساسية بالدرجة الاولى في تأمين التشاور مع المواطنين والمجموعات والمنظمات

المدنية وفحص الشكايات والحث على احترام حقوق الإنسان وفضلا عن عملها التشريعي والإداري في ملاءمة القوانين الداخلية بالمواثيق الدولية المتعلقة بهذا المجال، ونشر ثقافته داخل النسيج الاجتماعي المغربي.

إننا ونحن نناقش مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بحقوق الانسان لن نترك الفرصة تفوت دون أن ننوه بالمجهودات الجبارة التي بذلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لحل كل الملفات العالقة بتعاون مع المجلس الاستشار لحقوق الانسان وإطلاق سراح كل المعتقلين، وكذا تحديد مصير الأشخاص الذين كانوا يعدون في عداد المختفين من شأنه جعل ملف حقوق الإنسان وبشكل نهائي لا رجعة فيه.

هذا دون أن ننسى الإشارة بعمق إلى تعليماته السامية الخاصة بإحداث لجنة التحكيم الملكية المكلفة بتعويض ضحايا الاختطاف القسري وذوي الاعتقال التعسفي، والتي لقيت ارتياحا وتجاوبا كبيرين من لدن الرأي العام الوطني والشعب المغربي قاطبة. لن نترك الفرصة تمر كذلك دون أن نذكر بالمساعي والجهود التي يجب أن تبذلها الحكومة لدى كافة المنظمات الحقوقية التي تشتغل في ميدان حقوق الإنسان لشرح فضاعة الفاجعة وهول المأساة وبؤس الظروف التي يعيش فيها المواطنون المحتجزون في مخيمات الذل والعار مخيمات الحمادة من قبل البوليساريو لأنهم لا يومنون بأطروحة الانفصال ويودون معانقة تراب أرض الوطن الأم، وكذا مواصلة الاهتمام بأوضاع جاليتنا المقيمة بالخارج من موقع حقوق الإنسان دفاعا عن كرامتها وصونا لحقوقها.

ان مجال حقوق الإنسان يشمل كل القطاعات لهذا نحث بالاسراع لادراج مادة حقوق الإنسان في مجال التربية والتعليم كما نطالب بإحداث برنامج وطني لأنسنة الحياة داخل السجون، نظرا لما لهذه العملية من أهمية تتجلى في التقليل من نسبة الجريمة، وتأهيل الفرد وإدماجه إدماجا سليما داخل المجتمع، بالإضافة إلى ضرورة فتح قنوات الاتصال لتمكين المواطنين والمواطنات من التشكي لدى الوزارة حول ما قد يتعرضون له من خروقات.

إننا في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية نسجل هزالة الميزانة المرصودة لهذه الوزارة ونتمنى أن تتدارك الحكومة هذا النقص الحاصل في ميزانيتها لتتمكن من تحقيق مشاريعها الهادفة إلى توسيع الوعي بثقافة حقوق الإنسان كما يرعاها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

أنتقل إلى إبداء رأينا في مشروع ميزانية وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، أول ملاحظة تسترعي الانتباه تلك المتعلقة بالمهمة الاساسية المنوطة بهذه الوزارة وهي مهمة الاصلاح الإداري مما يعني أن هذه الوزارة لا تقتصر فقط على التسيير والتدبير اليومي لشؤون الوظيفة العمومية، بل كذلك الإصلاح، وفي هذا الصدد يطرح التساؤل حول أوراش الإصلاح الفعلية التي فتحتها الوزارة، وهذا التساؤل يستقي مشروعيته من كوننا نلاحظ تغييرات جذرية وهامة على إدارتنا التي لا تزال تشكو من مختلف مظاهر الفساد الإداري كالرشوة والزبونية والمحسوبية والبطء في معالجة الملفات وغيرها من المشاكل، رغم المجهودات المشكورة التي تقوم بها الوزارة في هذا المجال، هذا دون أن ننسى الجوانب المتعلقة بالوضعية المادية لموظفي وأعوان الدولة التي لم تعرف أي تحسن لان التباين الواضح والفرق الشاسع بين الفئات العليا من الموظفين والفئات الصغرى لازال يظهر بشكل جلي.

أما الاطار القانوني للوظيفة العمومية فلازال يراوح مكانه بنقط ضعفه وتقادمه وعدم مسايرته لروح العصر والتطورات التي يشهدها المجال الإداري على نطاق واسع.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لازلنا نؤكد بكل إلحاح على توفير مجموعة من العناصر تبدو لنا أساسية من أجل إصلاح حقيقي وتتمثل في :

- تطوير منظومة تدبير الموارد البشرية، وذلك باعتماد تكوين صحيح ومعايير موضوعية في إسناد مناصب المسؤولية في الإدارات العمومية وإدماج الموظفين حملة الاجازات ومعادلة الشهادات

المسلمة من طرف مؤسسات التكوين التابعة للقطاع الخاص وترسيم الأعوان المؤقتين والقضاء على ظاهرة ما يتعارف على تسميته بالموظفين الاشباح، إضافة إلى ضمان العيش الكريم للموظف سواء خلال مدة عمله أو بعد تقاعده من أجل تحفيزه على العمل والاجتهاد وإرغام كل موظف على القيام بالمهام المنوطة به.

- تخليق المرفق العمومي، وذلك بتفعيل ميثاق حسن التدبير ومقتضيات القانون المتعلقة بالتصريح بالممتلكات وتعليل القرارات الإدارية والحد من السلطة التقديرية للإدارة.

- العمل على استعمال اللغة العربية في الإدارات العمومية واتخاذ التدابير الكفيلة بمواكبة سياسة الدولة على صعيد الجهوية واللاتمركز وتعزيز اللاتركيز الإداري، وبناءا على ما تقدم نشير إلى ان هذه الوزارة تحمل على عاتقها مسؤولية جسيمة تتعلق بالاصلاح الإداري غير أن الاعتمادات المرصودة لها في هذه الميزانية لا يمكن بواسطتها تحقيق هذا الاصلاح.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

بخصوص ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان لابد من الاشارة إلى هزالة ميزانية هذه الوزارة التي لا تخفى أهميتها في التنسيق مع البرلمان ومع مختلف الوزارات، ولقد تمنينا خلال السنتين الماضيتين ان يتم تدارك النقص الذي عرفته اعتمادات الوزارة حتى تساير الوضع الدستوري الجديد بخلق نظام الغرفتين مجلس النواب ومجلس المستشارين مع ضرورة توفر هذه الوزارة على ميزانية للتجهيز حتى تضاعف عدد أطرها وتجهيزاتها لتكون في مستوى هذا الوضع، لكننا نأسف لكون هذه الاعتمادات لم تراوح مكانها وظلت متسمة بنفس الهزالة والضعف، ونظرا لضيق الوقت نقتصر على بعض الملاحظات والاقتراحات ذات الصلة بعمل الوزارة في علاقتها مع المجلسين ويتعلق الامر بالأسئلة الشفوية والكتابية، إذ بالنسبة للأسئلة الآنية لا نعرف المعيار الذي تعتمده الحكومة في اختيار هذا الصنف من الأسئلة التي تستحق الاستعجال في الإجابة عنها خلال جلسات الأسئلة الشفوية، أما بالنسبة للاسئلة الكتابية هناك مجهودات للاجابة عنها خلال الآجال الدستورية من طرف بعض الوزارات فيما تتعدى الآجال بالنسبة لوزراء آخرين أكثر من ذلك بكثير، لذلك فإننا نعتبر بأن هذه الأسئلة لا تقل أهمية على الأسئلة الشفوية وبالتالي فإن مراعاة الآجال وتقديم إجابات مجدية وفعالة أمر ضروري. هناك ملاحظات أخرى أساسية تتعلق بالمواعيد التي يطلبها السادة المستشارين مع السادة الوزراء، وهنا يتعين على وزارة العلاقات مع البرلمان أن تلعب دور الوسيط في هذا الصدد حتى تتم الاستجابة لطلبات السادة المستشارين في هذا الشأن خلال آجال معقولة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

أنتقل الآن إلى الميزانية الفرعية للامانة العامة للحكومة، وبكل اختصار لابد من التأكيد على الدور الهام الذي تقوم به هذه المؤسسة في تحريك العمل الحكومي وديناميته وبالتالي نغتنم هذه الفرصة للادلاء ببعض الملاحظات التي تخص مهام الامانة العامة للحكومة، ويتعلق الامر في البداية بضرورة وتحسين وتجديد مختلف القوانين المتقادمة سيما وأن بعضا منها يرجع إلى عهد الحماية وبالتالي فقد تجاوزتها الاحداث والمستجدات ولم تعد تساير متطلبات العصر وخدمة الاهداف التنموية المحلية والدولية، هذا فضلا عن معالجة الفراغ القانوني بإعداد نصوص تشريعية خاصة بالمجالات التي تفتقر إلى التقنين والتنظيم كقطاع البيئة مثلا، كمسألة أخرى تتعلق بالجريدة الرسمية يجب توفيرها بأثمنة مناسبة وجعلها في متناول المواطنين، هكذا نكون قد عبرنا عن رأينا في فريقنا عن القطاعات التابعة للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان وأسأل الله التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا. الفريق الديمقراطي.

الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد السلامي.

السيد المستشار محمد السلامي :

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

باسم الفريق الديمقراطي، أتدخل في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للفترة المتراوحة من يوليوز إلى دجنبر 2000، ويتعلق الأمر بالمحاور الثلاثة الآتية :

- قطاع العدل
- قطاع حقوق الإنسان
- قطاع الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.

1. محور العدل :

إنها لمناسبة تتاح لنا جميعا للاطلاع على منجزات هذا القطاع الذي يعد أساسيا لبناء الحق والقانون، وقد استمعنا بإمعان لعرض السيد وزير العدل الذي ضمنه كل الإنشغالات التي تصب في إطار تحسين القضاء الذي أسس ركائزه، ورسم طرق تنفيذها جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه، الذي كان يولي كبير عنايته لهذا القطاع ولرجال القضاء بصفة عامة، وسار في نهجه وارث سره جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده الذي أكد عزمه على السير قدما نحو ترسيخ جذور العدالة والسهر على صيانتها، وفق المرجعية الإسلامية وما تختزنه الأصالة المغربية من تراث علمي، يجعل قضاءنا أكثر نزاهة وتشبثا بمبدأ تحقيق العدالة بين ساكنة وطننا من طنجة إلى الكويرة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

إن الشعار الذي ظل ولا يزال يواكب مسيرتنا الديمقراطية هو إصلاح القضاء وتقريبه من المواطنين، وتعدد درجاته كل ذلك يهدف أساسا إلى جعل القضاء مكونا فاعلا في التنمية بكل متطلباتها السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، ليساير التطورات التي يعرفها العالم الذي هو الآن على عتبة استقبال الألفية الثالثة.

السيد الرئيس،

أوقف تدخلي مادام السيد الوزير غادر القاعة.... أستسمح إلى أن يعود.

السيد الرئيس :

السيد وزير العدل يلتمس من السادة المستشارين المحترمين اعتذاره عن عدم تمكنه من متابعة أشغال هذه الجلسة نظرا لارتباطه بموعد سابق حدد من قبل. السيد الوزير المكلف بحقوق الإنسان ينوب عن السيد وزير العدل في تتميم هذه المدة، تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار محمد السلامي :

على كل حال السيد الرئيس أسجل هذا الموقف، واعتبارا على ما قلتموه أستمر، قلت إن الشعار الذي ظل ولا يزال يواكب مسيرتنا الديمقراطية هو إصلاح القضاء وتقريبه من المواطنين وتعدد درجاته، كل ذلك يهدف أساسا إلى جعل القضاء مكونا فاعلا في التنمية بكل متطلباتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومسايرة التطورات التي يعرفها العالم الذي هو الآن على عتبة استقبال الألفية الثالثة، لذلك لابد من تحقيق العدالة وتقويمها، وتحديثها وتفعيل آلياتها لتعزيز ماتم إنجازه بعقلية جديدة وبتصور جديد لخلق المناخ الملائم المصون بعدالة تطمئن إليها الألباب، وتفتح آفاقا واعدة، لإرساء قواعد العدالة المبنية على تطبيق القانون باعتبارها قواعد تنظم حياة الفرد والمجتمع تنظيما تكفل الدولة بالقوة عند الاقتضاء، إلا هذا المفهوم تترجمه العدالة بالأساس، بحيث أن القضاء كان، ومايزال يشكل محطات تاريخية لدى كل شعوب المعمور، إلا انه يختلف باختلاف تطور العلاقات الاجتماعية، ويبقى مفهوم العدالة هو أساس هذه العلاقات أي أن العدالة هي المعنية بالإصلاح، وأنتم مشكورون على الجهد المبذول لإشاعة مبدأ التحسين، وتطوير إدارته جاء ذلك متضمنا في عرضكم القيم المعزز

بمداخلات أطر وزارتكم، فهناك اجتهادات للارتقاء بمستوى القضاء، والرفع من المردودية، إلا أن هناك ملاحظات لا نعتبرها نقدا بقدر ما هي وجهة رأي، منهابالأساس : قضية التكوين، وإعادة التكوين في المجال القضائي والواقع أن الموضوعية تقتضي تطبيق هذا المبدأ على كل من له علاقة بميدان القضاء من القضاة إلى الأعوان القضائيين ومساعدي القضاء.

كما أننا بهذه المناسبة نود ضرورة تحيين كثير من النصوص القانونية، وإعادة صياغتها، حتى يمكن أن تواكب الحداثة في المجال التشريعي، ومن هذه القوانين المدونة التجارية التي هي الآن أصبحت في حاجة إلى مراجعة وإلى تبويب، وإدخال تعديلات على مختلف المساطر المعمول بها، كما نؤكد على ضرورة التسريع بإحالة المسطرة الجنائية على البرلمان، فبالرغم من بعض التعديلات التي قيل أدخلت على بعض مواد المسطرة الجنائية، فهي تعديلات جزئية لأنه لا يعقل أن يبقى قاضي الموضوع أسير الإجراءات الانتقالية منذ عام 1974 إلى سنة 2000. وهناك اقتراح نطلب من السيد وزير العدل أن يأخذه بعين الاعتبار ويتعلق الأمر بالقيام بحملة تحسيسية، تهدف بالأساس إلي توعية المواطنين بالطرق التي تمكنهم من حماية حقوقهم، لأن نسبة الأمية لازالت متفشية داخل المجتمع المغربي.

سيدي الرئيس،

السيدان الوزيران،

زملائي المستشارين،

إن القضاء فضاء واسع، وهو أساس الملك، وتتداخل في مكوناته، مشاكل متعددة ولا يمكن طرحها في مناسبة واحدة، بل هو عمل متواصل ومسؤولية الجميع، إلا أن القاضي يبقى هو المستهدف في كل عملية إصلاحية، لذلك نطرح السؤال الآتي : ماذا أعددنا لهذا القاضي من وسائل عمل؟.

الواقع أن الجواب عن هذا السؤال يمكن في الوضعية التي يشتغل فيها القاضي، والتي تنعكس سلبا على أحكامه، فحين تدخل مكتبه تجده لا يشرف، لهذا لابد من إعادة الهبة لرجال القضاء وتكريمهم وتحسين وضعيتهم المادية.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

زملائي،

أما وضعية السجون، فقد أصبحت مرتبطة أساسا بقانون الإطار الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه، أي أن السجين في بعض السجون أصبح يتمتع بحقوق داخل المؤسسة السجينة لولا الاكتظاظ، وكل المتدخلين في هذا المجال أصبحوا ملتزمين بهذا القانون.

سيدي الرئيس المحترم،

وأخيرا لا بد من الإشارة إلى مسطرة التنفيذ، إن مسطرة تنفيذ الأحكام لا زالت خاضعة لإجراءات تتميز بالبطء أذ لم نقل بالشلل، وخاصة بالنسبة للأحكام الصادرة في مواجهة الوزارات والمكاتب الوطنية.

لذلك نؤكد على ضرورة إصلاح هذا الجانب حفاظا على حقوق المواطنين، وإعادة الثقة للمتقاضين اتجاه الجهاز التنفيذي لأن السرعة في التنفيذ تجعل القضاء في مأمن، ويؤدي دوره النبيل، وبالتالي يصبح القضاء الجهة التي تساهم، فعلا في ترسيخ العدالة، وتطوير الآليات الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار أن الاستثمارات أصبحت رهينة بنزاهة القضاء، ومصداقيته، لأن المستثمر لا يمكنه أن يغامر بأمواله إلا بعد أن يجعل القضاء الوسيلة الأساسية للحفاظ على حقوقه، وما قلناه عن التنفيذ نذكر به في مسطرة التبليغ التي تعرض حقوق المتقاضين للضياع بالبطء، هذه جملة من الاقتراحات نتمنى أخذها بعين الاعتبار.

2) محور حقوق الانسان : أما المحور الثاني في هذه المداخلة، يتعلق أساسا بقطاع له أهميته، بل أصبح من أهم الانشغالات على المستوى الرسمي والشعبي، ألا وهو قضية حقوق الانسان التي كثيرا ما عرقلت السير نحو ترسيخ الديمقراطية، وأعطيت لها مواصفات ومقاربات لا تشرف وطننا، إلا أن جلالة الملك الحسن الثاني تغمده الله بواسع رحمته، ساير الميثاق الدولي لحقوق الإنسان كما تنص على ذلك المواثيق الدولية.

إلا أن قضية حقوق الإنسان، مع التطورات التي يعرفها العالم في هذا الشأن، لم تعد بالنسبة لنا مطلبا، بقدر ما أصبحت مؤسسة على

قواعد ذات بعد دولي، ووطني، باعتبار أن قضية حقوق الإنسان، لا يمكن مناقشتها بمناسبة دراسة ميزانية الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، ولكنها قضية بقيت مطروحة على أكثر من صعيد، لتصبح من التداعيات الحاضرة دوما في الذاكرة المغربية، أي أن المغرب انخرط في هذا المجال، والتزم بتطبيق الاتفاقيات الدولية، والميثاق الدولي لحقوق الإنسان.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المحترمين،

لا يخفى على الجميع أن ملف حقوق الإنسان آيل إلى الاختفاء بصفة نهائية نظرا للانجازات المهمة التي تحققت في هذا الإطار، فلم تعد قضية حقوق الإنسان مطلبا سياسيا، ولكنه أصبحت اختيارا شعبيا وإيمانا قويا بما يكرسه هذا الميدان من طمأنينة وتفتح على حياة جديدة تطبعها الحداثة والارتقاء بالانسان المغربي نحو آفاق واعدة، بعيدا عن كل ما من شأنه أن يسيء إلى المواطن المغربي بالبوادي والحواضر، ووصولا إلى الهدف المنشود، فإن قضية حقوق الإنسان أصبحت مسؤولية الجميع، وورشا مفتوحا، يساهم فيه كل ذوي الخبرة، والمهتمين بهذا القطاع باعتبار أن المصالحة التي وقعت بين المجتمع المغربي، والسلطة يؤكد بكل دلالته على أن هناك اشعاع فكري يترجم بعمق مدى وعي الشعب المغربي بهذه القضية، ومن هذا المنطلق، وبهذه المناسبة نوجه نداءنا إلى كل المنظمات الدولية، والإقليمية، بالتدخل لفك الحصار على المواطنين المغاربة المحتجزين بمخيمات العار بتندوف للعودة إلى وطنهم الأب، كما أننا نشجب ما يتعرض له إخواننا المغاربة بالمهجر من عنصرية مقيتة، والخرق السافر لحقوق الإنسان.

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

3. محور الوظيفة العمومية :

أما المحور الثالث فيتعلق بميزانية وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري برسم الستة أشهر الثانية من سنة 2000. بادىء ذي بدء نسجل بعض الملاحظات الايجابية التي سجلناها أثناء مناقشة ميزانية هذا القطاع داخل اللجنة المختصة، حيث استجمعنا مجموعة من الوثائق التي تتعلق بالمنجزات التي تحققت في مجال الوظيفة العمومية، والاصلاح الإداري، وقد تجاوبنا مع الكثير من الأوراش ذات الطابع التشريعي، خاصة في مجال الوظيفة العمومية.

وهذه المنجزات نعتبرها، بداية الفتح الحوار والتشاور حول القضايا الادارية من خلال ما ترغبون في إنجازه ضمن البرنامج الحكومي، الذي سبق أن ناقشنا خطوطه العريضة في إطار الالتزام الحكومي، إلا أن حصيلة الإنجازات تدفعنا إلى إبراز بعض الحقائق، منها بالأساس قضية الإصلاح الإداري، الذي ظل شعارا مرفوعا دون تحقيق الهدف منه، بحيث أن الإصلاح الإداري، يبقى هاجسا حاضرا في كل المناسبات، وبصيغ مختلفة، إلا أن إجراء هذا الإصلاح على أرض الواقع، باعتبار أن خطة الإصلاح الاداري يغلب عليها الطابع السياسي، مع العلم أن هذه القضية يجب فصلها عن كل حس سياسي، وتجاوز كل ما من شأنه أن يؤخر قاطرة الإصلاح الذي ينتظره الشعب المغربي، باعتبار أن تحديث الإدارة يتطلب مراجعة القوانين وتحيينها لمسايرة العصرنة والارتقاء بالعمل الاداري وتعقيده على أسس تضمن التوجه الحقيقي لإرادتنا، وبالتالي تحفز العنصر البشري على المردودية الإدارية بعقلية جديدة.

ان تدبير الشأن العام يقتضي الإصلاح الجذري، وتطهير الإدارة من الشوائب، وتحسيس موظفي الدولة على اختلاف رتبهم بالدور المنوط بهم، وبالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم، وهذه الإجراءات تتطلب التزام الجميع بما هو قمين بإصلاح إدارتنا، التي لازالت تعاني من الفوضى، التي تتجلى في إسناد المناصب الي غير أهلها، في وقت، نجد فيه أطرا إدارية لها من الكفاءات ما يجعلها أكثر عطاء وفاعلية، فإذا كنتم- السيد الوزير- تتحدثون عن تخليق الإدارة بمنع الجمع بين أجرة العمل المؤداة من ميزانيات الدولة، والجماعات المحلية والمؤسسات العامة، والهيئات التي تملك 50 بالمائة أو أكثر من رأسمالها وبين المعاش، فإننا نثير الانتباه إلى أن هناك مديري مؤسسات عمومية، يتقاضون أجورا خيالية، في الوقت الذي نشاهد فيه طوابير العاطلين يتجمهرون أمام الوزارات والبرلمان، لأن ترشيد مالية الدولة تتطلب التنازل عن

المحسوبية والزبونية، ناهيك عن التغييبات، واللامبالاة التي تطبع الحياة الردارية.

وحتى إذا كنتم السيد الوزير تفكرون في محاربة هذه الظاهرة، فأكيد على أنكم لا نملكون آليات المراقبة، نظرا لطغيان المنظور السياسي على الإجراءات الضبطية، لكن هناك سؤالا عريضا لابد من طرحه، وهو كيف تجعل الموظف يشعر بأنه يمارس عمله في ظل القوانين الضابطة لحقوقه؟ إنه سؤال، لا نحاول من خلاله معاكسة منظوركم الإصلاحي، بقدر ما نريد أن تكون إدارتنا ذات مصداقية، فنحن لا نفكر من حيث الشكل على أنكم تتوفرون على منظومة إدارية تتوخون منها إعادة توزيع المسؤوليات، وتدعيم سياسة اللاتركيز الإداري، وتحسين علاقات الإدارة بالمتعاملين معها، ودعم الأخلاقيات بالمرفق العام وتنفيذ ميثاق حسن التدبير، والتكوين واستكمال الخبرة.

كل هذه المحاولات تجعلنا نتفاءل بأن هناك إرادة إصلاحية لدواليب الإدارة، لكن هناك أطراف أخرى دأبت على أن تبقى الإدارة تحت رحمتهم، يواجهون الأطر الإدارية الجديدة بالتهميش والإبعاد عن المسؤولية، إن الإصلاح الذي مقترحه عليكم يجب أن يكون إصلاحا أفقيا.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين المحترمين،

لا يخفى عليكم على أن مسطرة حسن التدابير، أصبحت ذات أبعاد ودلالات، والكل يعيش على الإنتظارية لتقويم السلوكات، وتجاوز المعوقات، لتصبح إدارتنا نظيفة، ومسايرة لكل التطورات التي يعرفها المغرب تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الذي أعطى إشارات لتحديث الإدارة، وإعطاء مفهوم جديد للسلطة، باعتبار أن السلطة هي وحدة إدارية، لا يمكن أن تبقى منكمشة علي نفسها، محاطة بهالة لا تجعلها متفتحة على قضايا المواطنين الذين هم الآن يعيشون على إيقاع الإصلاح الشمولي، ولن يتحقق ذلك إلا بتحسين العلاقات بين الإدارة والمتعاملين معها، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا، عن فريق الإتحاد الدستوري الكلمة للمستشار المحترم السيد أحمد التويزي.

السيد المستشار أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية المنضوية في لجنة العدل والتشريع، أتشرف بإلقاء كلمة الإتحاد الدستوري في هذا الموضوع.

في البداية كنت أود أن يكون وزير العدل حاضرا لكي نقول له بكل صراحة ما نكن له من احترام وما نكن له كذلك من تقدير ونريد أن نسجل للتاريخ فقط على أن السيد وزير كان أول وزير عدل في تاريخ المغرب الذي أقر بأن هناك مشكل فيما يخص القضاء، وتابعنا جميعا سواء على صدر الجرائد وعلى ماصاحب هذا الاقتراح أو هذه الجرأة وهذه الشجاعة باش يقول أن هناك إشكالية فيما يخص العمل القضائي. اتخذت في عهده إجراءات شتى، إجراءات كثيرة ومتعددة فيها تأديبية، فيها انتقالات، ولاحظنا كما قلت في البداية أن هناك واحد الحملة التي كانت ضد جرأة وزير العدل فيما يخص أنه وضع الا صبع علي مكامن الداء.

لا يخفى عليكم السيد الوزير، السادة الوزراء، اخواني المستشارين، على أهمية العدل، وكما قال جل المتدخلين على أن العدل هو أساس الملك، إذا فقدت أمة أو دولة ثقتها ومصداقية العدل فلننتظر جميعا الكارثة.

إذن، العدل هو أساس الملك كما يقال، لانه هو الذي يضمن حقوق المواطن، لان عندما يظلم المواطن فأين غادي يمشي، كيمشي للقضاء، إذا لم يكم هذا القضاء نزيه وإذا لم يكن قادر على رد الاعتبار وعلى ضمان حقوق المواطنين، فتلكم هي الكارثة، القضاء كذلك هو أساس الاستقرار وأساس السلم الاجتماعي.

القضاء كذلك هو من الوسائل الأساسية والوسائل الخطيرة التي لابد لها أن تلعب دورا في الاستثمار لان بدون قضاء نزيه لا يمكن لأي مستثمر كفيما كان حجمه ولا يمكن لأي مستثمر كيفما كان وطنه أن يغامر وأن يستثمر في بلد يكون فيها القضاء محل التشكيك.

إذن فالقضاء مسألة وسيلة أساسية لضمان الاستثمار، ذلك الاستثمار الذي في الواقع اللي الحكومة والتصريح الحكومي الأخير أقر على أن لابد من الرفع من وثيرة التشغيل، ولا يمكن التشغيل أن يكون إلا إذا كان هناك استثمار ولا يمكن أن يكون استثمار إلا إذا كان هناك قضاء نزيه وقضاء صارم.

القضاء كذلك ليس مشكل القضاة لوحدهم، القضاء فجميع المتدخلين داخل القضاء، من القضاة، لأن إشكالية هذا الإصلاح القضائي الذي تبناه الوزير وتبنته الوزارة، فليس مشكل القضاة، لان نحن في الواقع في الشارع وفي الرأي العام أن القضاة هم الذين محل التجريم، محل- بعض القضاة- لان كاين قضاة في الواقع كاين واحد العدد من القضاة الذين هم شرفاء ونزهاء ولكن كاين كذلك مسائل التي هي شكايات أو وشايات التي ليس لها أي أساس من الصحة، ونكون واقعيين، إذن، ولكن ماشي إشكالية القضاء هو القاضي لوحده، إشكالية القضاء، فهو كاين القضاء كاين قطاع المحاموم كذلك كاين النيابة تلعب دورا أساسيا فيما يخص هذا الإصلاح كاين الأعوان القضائيون، كاين الكتاب، الخبراء، العدول الموثقون، هذه المجموعة كلها معنية باصلاح هذا القطاع الذي هو مهم الذي هو القضاء العادل، اذن هذه المسائل ديال الناس كلهم إذا ماتم ان هناك واحد النوع ديال اتفاق واحد النوع ديال الجرأة وواحد النوع ديال الوطنية التي سوف ترمي الى إصلاح هذا الجهاز.

إذن، إذا كان قطاع المحامون في الواقع إذا كان قطاع، واسمحوا لي يا سادة المحامون الذي هم معنا، إذا كان قطاع المحامون فيه بعض المحامون الذين هم في الواقع تحولوا من المحاماة إلى مسائل أخرى فلها تأثير على قضاة، وله تأثير كذلك على سير القضاء وعلى سير العدل، نفس الشيء فيما يخص الأعوان نفس الشي فيما يخص العدول نفس الشيء فيما يخص الموثقون، اشكالية.... كاين كذلك أنه كاين واحد النوع ديال التطور نقوله بكل إيجابية، إننا لاحظنا تطور فيما يخص هذا الاصلاح، المسائل الإيجابية كثيرة جدا، لاحظناها منها ان المحاكم،.. أن عندنا قضاء مختص اللي ماكانش، عندنا قضاء اللي هم دارو محاكم تجارية، ولاحظنا أن الإنتشار ديالها أصبح يكاد يعم بالمملكة ونعرف القضاء التجاري وارتباطاته مع ميدان الاستثمار، إذن مسألة أساسية، اذن هذه إيجابية فيما يخص هذا القطاع الذي هو مهم، كاين المحاكم الإدارية التي تلعب وسوف تلعب دورا أساسيا في مواجهة تظلمات المواطنين ضد الإدارة، نعرف أن في واحد الوقت أن الإدارة يمكن أن تفعل ما تشاء وما تريد، والمواطن ماله إلا أن يلبي تلك الرغبات أو يمشي بحالو، والآن المشرع أعطى الحق للمواطنين ليقاضوا الدولة، يقاضوا الإدارات فيما يخص القرارات في استعمال الشطط التي يمكن- ماشي تتخرج- يمكن أن تخرج من هذه الإدارة أو تلك الإدارة.

إذن مسألة إيجابية فيما يخص التطور ديال القضاء، كاين هناك واحد الاشارة لان هذا المجلس الاعلى للحسابات فهو فيه قضاة ولو أنه مؤسسة دستورية نص عليها الدستور، إذن جاءت المجالس الجهوية للحسابات التي جاءت لتدعيم الشفافية، قضاتها هم مسؤولين لتدعيم الشفافية ولتدعيم المراقبة كذلك على المال العمومي، لأن لا يمكن الاصلاح إذن اللي غادي يجيوله أن يكون هناك إصلاح إداري ولا يمكن أن يكون هناك تخليق لان هناك تخليق إدارة، المطلب منذ 21 أو 15 العام ونحن نسمع ونطالب وجميع المتدخلين يطالبون بإصلاح إداري، ولا يمكن أن يكون هناك إصلاح إداري، إذا لم تكن واحد المراقبة اللي هي صارمة فيما يخص الأموال العامة. والمجالس الجهوية، يجب أن تلعب هذا الدور، والتعديل الدستوري الأخير الذي رفع من هذه المؤسسة حتى اعطاها مؤسسةدستورية لابد أن تعطاها العناية الكاملة والإمكانيات هذا شيء قناه غادي نجيبه ونعاود نقوله في وقت ماغادي نناقش المزانية ديالها.

إن الحكومة لابد في إطار أنها تريد حماية المال العام أن يؤطر وأن تعطي الامكانيات اللازمة لهذه المجالس حتى تقوم بمشاكلها، ثم الطريقة باش كتعمل لابد من إعادة النظر فيها لان تتم الاحالة واش مثلا في المشاكل اللي كانت طرأت في 94 و95 أن في المغرب كله أحيلت الجماعات المحلية على المجلس الأعلى للحسابات 101 أو 102 من

الجماعات المحلية لماذا؟ وكان هذا موقف لان الجماعات المحلية آش كتسير من المال العام في الواقع إذا قورنت بالمكاتب العمومة الكبيرة إذا قورنت كذلك مع ما يصرف في الوزارات، إذا قورنت مع حجم الأموال التي تصرف في جميع القطاعات، فالجماعات المحلية في الواقع لا تمثل إلا واحد 15٪ أو 16٪ وإذا لاحظنا أن الإحالة كانت ديال 102 أو 103 ديال الجماعات المحلية على المجلس الأعلى للحسابات، نلاحظ أن الوزارات يمكن واحد 2 وزارات، وزارة الاشغال العمومية أو وزارة المالية التي أحالت موظفين، إذن إذا قارنا هنا نلاحظ أن هناك. إشكالية كبيرة جدا، واحنا كنا قلناها في وقتها على أنه هذا النوع من هذه الإجراءات اللي كتكون تسير في منطق تشويه هذا التجربة الانتخابية وتجري بما هو كل... ماهو له علاقة بالإنتخابات وماله علاقة بالديمقراطية للجماعات المحلية اللي هي الديمقراطية، لان هنا كيكون في إطار الشفافية وفي إطار الوضوح أننا نعطيو لهذه المجالس هي تمشي تقلب ماشي الاحالة تتسنى الوزير يحيل علي أو هؤلاء الوزراء، إذن هنا تدخل حتى مسائل سياسية، مسائل إذا بغيت نحيد هذا نحيدو، وما بغيتش نحيد هذا مانحييدوشاي إذن شوفوشي طريقة معينة لتتم الاحالة مباشرة ليتدخل المجلس مباشرة فيما يخص هذه المسائل اللي هي طرق صرف الإعتمادات ديال الدولة، كذلك لابد من التأكيد كما أكدنا داخل اللجنة على أنه لابد من تعميم هذه المجالس الجهوية على الصعيد الوطني. ثم كذلك تسريع بإعداد القوانين التي تنظم المجلس الأعلى والمجالس الجهوية.

فيما يخص بعض الاشكاليات التي لابد أن نذكرها عندما نتكلم على القضاء، لابد أن نذكر مسألة أساسية وهي حكام الجماعات بالاختصاصات التي تعطى لهم، لأنها اختصاصات واسعة ولو أنه مثلا كيحكموا حتى إلى 100.000 فرنك أو 200.000 فرنك وسمعت على أنه ماشي مختص وسمعت على أنه كيحكموا حتى 15 يوم بالحبس، هؤلاء حكام الجماعات. هذا القضاء المنتخب احنا ماشي ضد هذا القضاء المنتخب، مزيان القضاء المنتخب ولكن الآن لا يعقل في بلد اللي فيه واحد العدد ديال الناس اللي هما يتطاهرون واللي عندهم ديبلومات عليا ،شواهد عليا، des docteurs, des licences وأن يتم هذا الانتخاب على مستوى بعض الناس اللي في الواقع فيها واحد العدد ديال الاميين ولا يمكن أن نعطي، كاين منطلق اللي كيقول على أن هذاك الإنسان اللي في البادية أي ذوك الحكام ديال الجماعات على أنه كيعرف العدد ديال القبائل، يتعرف على المسائل السائدة داخل البلد، إذن يمكن ارتكازا على هذه المسألة فكيكون في الواقع واحد النوع ديال المنطق اللي هو كيقوم بحل المشاكل التي هي بسيطة التي تطرأ بين المواطنين، ولكن نقول بصراحة -السادة الوزراء- على أنه الآن في المغرب لا يعقل على اننا نعطيو مسؤولية القضاء لواحد الإنسان اللي هو أمي، إذن لابد من إجراء واحد النوع ديال القانون المنظم له باش يتبدل، باش يتغير، باش يمكن ما يتعطى شاي الا لأناس هم قاريين ومثقفين، الذين يعرفون جسامة المسؤولية الملقاة على عاتقهم، ثم كذلك هذاك... بالرغم أن الاحكام، احكامها ما فيها طعن، إذا حكم عليك فضينا الموضوع، إذا قال لك حل طريق أو خلص هذه، راه ماعندك فين تطعن، يمكن لك تمشي للاحالة مثلا للمحاكم الاخرى، ولكن فالمحاكم جل المحاكم تأخذ بالرأي ديال حكام الجماعات اللي هي في الواقع لابد من إعادة النظر فيما يخص الشكل والنوع والمستوى الثقافي ديال هؤلاء الناس الذين يكملون القضاء.

كاين كذلك مسألة أساسية ديال التنفيذ، وكنشوفو في مشكل الإنتخابات ديال هاذ، نكونو صرحاء بيننا مشكل الانتخابات ديال هاذ قضاة الجماعات كنعرفو كيفاش تتم الإنتخابات كلنا درنا على الإنتخابات، كيكون فيها حتى الطابع السياسي، أن الأحزاب مثلا في منطقة معينة أو في منطقة تضغط مثلا باش يمكن يدوز هذا القاضي ديال الجماعة اللي هو ينتمي إلى فصيل معين، إذن القضاء لا يمكن أن نسمح لانفسنا بأن يكون القضاء منتميا سياسيا، ما يمكن شاي احنا نكون أنا نائب برلماني أو مستشار برلماني ورئيس الجماعة أو رجال الجماعة يضغطون باش يمكن واحد من الاتجاه ديالهم يكون قاضي الجماعة في جماعته، إذن هذا ماشي منطق ولابد من أن الحكومة أن تنظر في هذا المشكل اللي هو مشكل كبير وخطير جدا.

كاين كذلك واحد الطرح اللي كان تطرح، المحاكم الاستثنائية، مثلا محكمة العدل الخاصة والمحكمة العسكرية في الواقع واش ماكتشوف

شاي على أننا هذا النوع ديال المحاكم أنه فاتها الأوان؟ لماذا؟ لان كاين واحد المشروع ديال محاكم الأموال ولوترون أن هذه المحاكم ماشي غادي نبلاصي لنا محكمة العدل الخاصة، ثم حتى الطرق، الليونة فيما يخص الملفات، ثم كذلك الليونة ديال هذه محكمة العدل الخاصة فيما يخص الملفات المحالة عليها، إذن كيتحال عليها كل واحد تمت الإختصاصات اللي هي فوق من 30.000 درهم، ويكون فيها حتى الملايير، 2 الملايير، 3 الملايير، 4 الملايير ومول 30 ألف درهم، إذن لابد من النظر في إشكالية، احنا ماغادي ندفعو شاي في السرقة، السرقة إذا كانت درهم في الواقع خصو يكون يتحاسب هذاك السيد اللي وخى سرق درهم، ولكن فيما يخص يكون واحد نوع التوازي ماشي مول 30.000 درهم هو مول مليار أو 2 ملايير، إذن يكون واحد النواع ديال الليونة فيما يخص العمل ديال هذه المحاكم، والدستور كذلك نقولها بصراحة انه ينص الدستور على المحكمة العليا المختصة في متابعة الوزراء، علاش الحكومة مادارت شاي نص تنظيمي، إذن نطرح للحكومة على أن لماذا لم تخرج للوجود النص التنظيمي الذي ينظم العمل ديال هذا المقتضى الدستوري، هذا في إطار ديال الوضوح في القانون، في إطار على أن المغاربة سواسية أمام القانون، كان وزيرا أو برلمانيا أو مواطن عادي، إذن لابد أن هناك يكون هناك توازن وتكون هناك مسؤولية ونطلب من الحكومة باش يمكن لها باش نطلب منها باش يمكن أنه تعمل على تقديم في آجال قريبة القانون التنظيمي ديال هذا المجلس اللي هو نص عليه الدستور، كاين كذلك بعض المسائل اللي هي نستغرب لها هو أن فيما يخص حرمة القضاة، القضاة، أن الدولة اخذت واحد القرار اللي هو أنه باعت جميع السيارات اللي هي مملوكة للدولة، وهذا الشيء راه تقال في اللجنة ديال العدل تباعوا سيارات، واش كنشوفو؟ كنشوفو مثلا أن وكلاء الملك والوكلاء العاموم بالمحاكم ماعندهم سيارات وهذوك الناس ضباط، هذوك الضباط التابعين لهم عندهم السيارات وفي بعض الأوقات سيارات فاخرة، أي المرؤوس عنده سيارة والرئيس ماعندو شاي السيارة إذن حتى هذه المسألة لابد، اشحال عندنا من هؤلاء الوكلاء، الحكومة، هذا قضاء، في الولايات المتحدة... على ما أسمع مثلا في بريطانيا على أن القاضي ماكتعطاه شاي safaire ماكتعطاه شاي Mandat ، كيتعطاه على ما أسمع يمكن نغلطو واحنا كندويو ولكن احنا ماشي مختصين، على أنه كيتعطاوه الامكانيات المادية اللي لم يكون في حاجة الى أي مسألة، واحنا كنحرمو هؤلاء الناس من وسائل عمل، ما يمكن شاي نتصور أنا وكيل الملك أو الوكيل العام ملي تيبغي يمشي إلى شي بلاصة خصو يمشي يطلب القايد يركب معه أو يطلب رئيس الجماعة يركب معه أو يطلب شي حاجة.. لأنه مشهد لا يشرف القضاء ولا يشرفنا كحكومة، إذن لابد من هؤلاء الناس أنهم تعطى لهم الوسائل حى تبقى تلك الحرمة وحتى تبقى تلك المصداقية اللي هي معطية للقضاء، إذا كان وكيل الملك أو الوكيل العام كيطلب شي واحد باش يدوزو إذا كان عنده اجتماع في منطقة معينة -واسمحوا لي غادي نشوفو النظرة ديال المواطن، والنظرة ديال المواطن العادي فيما يخص أهمية هذا المنصب، ماغادي شاي يعرف هذا المنصب، إذن نتمنى على أن يكون تراجع فيما يخص هذا الموضوع وتوفير الامكانيات اللازمة وتوفير السيارات لوكلاء الملك وللوكلاء العامون، إذن لابد من هذا الموضوع خصو....

وهذا القرار، لكن واش هذا القرار جميع الوزارات نفذته، ما نفذت شاي جميع القرارات، هذه ياالله احنا بدينا ننفذه علي الوكلاء العامون وننفذه على وكلاء الملك، راه الجماعات المحلية باقيين لها السيارات واحد العدد الوزارات عندهم السيارات، إذن لابد من أن هؤلاء الناس يتعطاهم السيارات اللي هي وسيلة عمل لهذا الإنسان، ثم كذلك فيما يخص، كاين كذلك مشاكل التنفيذ اللي أثاروها بعض الاخوان، اللي هي خطيرة وكثيرة جدا، ولابد من أن نقول بكل صراحة لان احنا ماغادي شاي نديرو ذيك غير المعارضة من أجل المعارضة، لاحظنا على أنه كاينة واحد الوثيرة اللي هي كبيرة جدا فيما يخص تنفيذ الملفات التي تصدر عن القضاء، واحد الحكم صادر باسم جلالة الملك ولا ينفذ ترى هذا زاه ماشي منطقي، هذا ماشي معقول أن حكم صدر، باسم جلالة الملك يجب أن ينفذ، ثم كذلك المحاكم الإدارية التي أسست لحماية المواطنين من تظلمات الإدارة لا تنفذ، ماكاين شاي التنفيذ، هاهو كاع يصدقها للمحكمة الإدارية اللي بغى ينفذو، خصو يكون التنفيذ بحكم قانون أنه هو صدر حكم، قرار إداري، قرار من المحكمة الإدارية يجب أن ينفذ، يجب أن تكون هناك أطر ووسائل لتنفيذ ذلك

الحكم على تلك الإدارة، هذه مشاكل التنفيد، كاين المشاكل اللي تكلمو عليها الاخوان التي ، هي كثيرة جدا، مشاكل التبليغ ومشاكل التبليغ هي خطيرة جدا في العالم القروي، الذي فيه إشكالية ديال التبليغ، أشكون اللي كيبلغ الشيخ، المقدم... الخ، اللي كيبلغ، قدر ما يبلغ يقدر ينساها في شكارته، يقدر كنعرفو المسائل، هذه هي المسائل الحقيقية، ماشي مشاكل مزادة، كاين مشاكل حقيقية، يقدر يديرها في شكاراته وينساها، وكتضيع حقوق المواطنين ومكتسبات الحقوق، كتضيع كذلك الآجال المعطية لمتقاضي فيما يخص المشاكل ديالهم، إذن لابد من إعادة النظر في هذه المشاكل ديال التبليغ وبالخصوص في العالم القروي، هذا فيما يخص بعض الآراء التي نرى أنه لابد من أن نقولها للسادة أو للسيد وزير العدل.

لابد كذلك فيما يخص حقوق الإنسان، الوزير نعرفه جيدا ونعرف غيرته كذلك قبل أن يكون وزيرا في مجال العمل ديالو، إذن فإذا كان الدستور المملكة في ذيباجته بالخصوص أقر بصفة مباشرة أن تشبت المملكة المغربية لحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، إذن عرفت حقوق الإنسان، في الواقع مشكل حقوق الإنسان عرفناه أشحال هذه وكتب الكثير ورأينا حملات وحملات مضادة في هذا الموضوع في الجرائد وجرائد، والآن بكل صراحة فالحقوق ديال المواطنين المغاربة المستوى ديال حقوق الإنسان نقولها بكل تجرد وبكل نزاهة، المستوى الذي وصلناه فيما يخص مجال حقوق الإنسان لا يمكن مقارنته بثاتا مع أي دولة تنتمي من الناحية الاقتصادية الى العالم الذي ننتمي إليه، فمقارنة حقوق الإنسان في بلادنا احنا كمعارضة نقارنها مع ما وصلت إليه حقوق الإنسان في الدول الغربية ماكنقارنوشاي باقي راسنا في حقوق الإنسان في بعض الدول اللي هي ننتمي إليها في نفس المستوى الاقتصادي، فكاين واحد التطور اللي هو إيجابي وواحد التطور اللي هو كبير جدا في هذا المجال ديال حقوق الإنسان، وذلك بالخصوص ما غاديش نقولو لا لهذه الحكومة ولا الحكومات السابقة اللي هي عندها الأساس، فهذا التطور كان إرادة جلالة الملك المرحوم الحسن الثاني الذي أكد وكان يؤكد على أنه لابد من طي هذا الملف وكذلك الخطب ديال جلالة الملك محمد السادس الذي أكد ويؤكد على ضمان حقوق الإنسان وحقوق المواطنين رعاياه المواطنين المغاربة.

إذن هذا إجراء ملكي في الواقع ومالنا إلا أن ننوه بما لاحظناه من تقدم في هذا المجال. ولكن كيبقى كذلك علي أنه هذه الحقوق،... هذه حقوق الإنسان لا يمكن باش نخلطها بالفوضى ماشي حقوق الإنسان هو الفوضى، لماذا؟ لان كاين واحد التيار الآن، الحكومة خصكم تعرفو هذا الشيء، واحد التيار الآن اللي هو شائع، كنشوفو في الأقاليم، كنشوفو واحد العدد ديال المناطق على أنه حقوق الإنسان هو ما تدير الحاجة اللي قال لك واحد اللي عنده السلطة تدير ضدها. ماشي هو هذا حقوق الإنسان، إذن لابد من أن هذا المفهوم ديال حقوق الإنسان، كاين المدرسة غادي نجيو لها، اللي هي لابد أن تلعب دورا أساسيا فيما يخص تكوين الاجيال في تكوين فلذات الاكباد ديالنا في المستقبل، في تكونهم فيما يخص هذا المفهوم، إذن لابد من أن تكون حملة على الصعيد الوطني باش يفهموا المغاربة، باش يفهموا كمغاربة على أن حقوق الإنسان ماشي هي التسيب، حقوق الإنسان ماهي شاي أنه يدير المواطن أو تدبير القبيلة أو يدير الدرب أي حاجة اللي هي خارجة على نطاق القانون ونقولو راه هذه دولة حقوق الإنسان، دولة الحق والقانون لابد من صيانة أن حرية الفرد وهذا شيء معروف دوليا لان حرية الفرد تنتهي عند بداية حرية الآخر، إذن فصيانة حقوق الإنسان لا يمكن بضغط معين أو بضغط من الشارع أو مفهوم ديماغرجي أن يتطور الى مسألة اللي هي فوضوية مسألة اللي هي خارجة على نطاق حقوق الإنسان.

كذلك حقوق الإنسان لابد من الوزارة على أنها تركز على الصعيد الوطني، لأن الداخل قلناه، الداخل في الواقع ماعندناشاي باقي شي مشاكل اللي هي خطيرة جدا، مانتكلم شاي أنا في الملفات ديال... مابقي شاي نتكلم في الاختفاء القسري،ماغادي شاي نتكلف بكذا.. هذا شيء ما بقى شاي في الواقع، احنا كمواطنين مغاربة كنعرفو هذه المسائل، طوي هذا الملف، مابقات شاي هذه المواضيع كتكلم... ويتكلمون في مسائل أخرى ولكن هذه المسائل مابقاتش، اذن نتكلم على حقوق الإنسان ديال أن الوزارة لابد لها أن تذهب في اتجاه تطوير حقوق الإنسان وبالدفاع عن مواطنينا المغاربة اللي هم محتجزين في تندوف، إذن لابد من أن تكون حملة وطنية، حملة دولية باش الناس يمشيو لهذوك الناس المغاربة اللي محتجزين في ذوك المخيمات ديال

الحمادة، في ذيك السجون، ذيك الطريقة باش، إذن هذا حق الإنسان اذن احنا غادي نكون مطالبين، إذن في الخارج ماذا نلاحظ في الواقع؟ الآن بدأ الاتجاه ينعكس شيئا ما، مازال لم ينعكس كليا ولكن بدأ الاتجاه يتعكس، ولكن نلاحظ أنه في الغرب على أن المنظمات الموالية للاطروحة ديال هؤلاء المرتزقة أنها أثرت وسنقولها بدون عقدة أنها أثرت في الرأي العام، سواء ديال اسبانيا، سواء ديال فرنسا، سواء ديال واحد العدد ديال الدول التي أثرت عليه أطروحة هذه المرتزقة فيما يخص المشاكل التي ، فيما يخص المغرب، أطروحة مغلوطة، لماذا؟ لأننا عندما يقوم المغرب مثلا، لأننا نحن نقول على أن المغاربة، مغاربة من هنا حتى لتخوم الصحراء، ماكاين شاي هذا من العيون، هذا من الصحراء، هذا من الداخلة، المغربي في الداخلة، مغربي في طنجة مغربي في الداخلة عن القانون خصو يضبط، المغربي في طنجة نفس الشيء ما تكون شاي هذه الإشكالية، لأن هذه الإشكالية خطيرة وخطيرة جدا.

وشفنا آش طرأ في مراكش، وشفنا واحد العدد من المناطق إذن المفهوم السائد، إذن خصنا نعرفو أن هذاك المفهوم السائد مفهوم مغلوط لان كنعطيو الفرصة للسكان، كنعطيوا الفرصة لهذوك الناس باش يقولو راه كاين تمييز فيما يخص تعامل المغرب أو السطة المغربية أو السلطات اللي عندها أو الإدارات اللي عندهم سلطة التمييز فيما يخص التعامل ما بين الناس اللي هما في المناطق الصحراوية المغربية والمناطق اللي هو. إذن شيء ماخصو شاي يكون هذوك مغاربة، هذاك الأرض مغربية، ينبح البوليساريو وينبح اللي بغى ينبح، هذه منطقة لابد من أن المغربي كيفما كان موقعه وأينما ماكان، يجب أن ينضبط للقوانين ولا يمكن أن يتسامح بغض النظر على أنه انتماءه القبلي أو الإنتماء ديالو لعشيرة أو منطقة معينة، فضينا هذه المسائل ديال القبيلة في المغرب، إذن لابد من أن العمل أن يمشي في هذا الإتجاه، لان تستغل هذه المسألة فيما يخص تشويه سمعة حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، عن طريق تلك المنظمات اللي هي في الواقع عندها طرق ملتوية وعندها مساندين لماذا؟ لان المغرب كدولة، كموقع استراتيجي عنده أعداء في اسبانيا عنده اعداء في فرنسا، عنده استقراره لأن نكون واقعيين على أن الاستقرار الذي ننغم به في العالم ان هناك حساد، أما فرنسا أو الغرب نقولها لا يسمح لنفسه باش يشوف واحد البلد عربي مسلم أنه في الاستقرار ديال 50 أو 40 سنة هم موالفين هذاك انقلاب غدا، هذا غدا يكون الصداع هنا حرب أهلية.

إذن ما يمكن شاي هما يسمحوا أن المغرب في هذا الشكل هذا اللي فيه هذا الاستقرار الذي ننعم به، إذن لابد هنا الخليفة السياسية اللي عندهم ولهذا هما يدافعون علي اطروحات هؤلاء المرتزقة، ونحن يجب أن نتجند كوزراء وتتجند كذلك المنظمات الغير الحكومية، التي لها دورأساسي الذي تلعبه في هذا الموضوع، لابد من تمتيعها أولا داخل الوطن بالإمكانيات يسمحوا الغير... لها باش تلعب، لان المنظمات الغير الحكومية التي لها علاقة بالمجتمع المدني، التي لها علاقة بجميع الفعاليات سواء كانت اقتصادية، ثقافية، علمية، اللي عندها واحد الدور كبير تلعبه فيما يخص هذا المنظور ديال حقوق الإنسان، إذن لابد من تمتين عملها وتمكينها من الوسائل المادية من الوسائل المعنوية ومن البحوث التي سوف تمكنها من أن تكون لها إمكانية لتكون لها علاقات مع المنظمات الغير الحكومية الخارجية، إذا مسحنالهمش احنا كمغرب، إذا لم نسهل نحن كمغرب لهذه المنظمات العمل ومكنالها امكانيات كيف يمكن أن نطالب هذه المنظمات الغير الحكومية بأن تؤثر على منظمات حكومية في الخارج، وأن تؤثر بالتالي على الرأي العام؟ الآن الرأي العام لان "les O.N.G"، يلعب دور كبير في تحديد السياسات ديال الدول، إذن إذا كان تأثير ديال هذه المنظمات في اتخاذ قرارات سياسية خطيرة.

إذن جميع المسائل اللي شفناها، التجاوزات اللي شفنا واحد العدد ديال الدول كيقول لك كتهضر مع اسبانيا كتقول اسبانيا إيوا هذيك منظمة غير حكومية، ولكن ذيك المنظمة غير الحكومية عندها دور كبير في الضغط على ماهو سياسي لكي يتخذ القرار السياسي اللي هو في الواقع يكون لصالح أو ضد المصالح الوطنية، لابد من أن نساعد هذه المنظمات اللي هي عليها واحد الثقل اللي هو كبير جدا فيما يخص التعريف بحقوق الإنسان بما وصلنا إليه، أي جميع الدول وبالتالي جميع المنظمات العالمية تعرف الآن ما وصلنا إليه فيما يخص حقوق الإنسان في داخل المغرب ما عندناش باقين الملفات، ماعندناش

Les tabots ما بقاش عندناشي حاجة، المسائل اللي فيها خطوط حمراء فيما يخص هذه الحقوق، إذن احنا نفتخر بكون المغرب وصل لى هذا المستوى فيما يخص حماية حقوق المواطنين.

كاين كذلك حقوق المهاجرين المغاربة عندنا واحد العدد ديال مهاجرين في الخارج ولابد أن... قلنا لوزير الخارجية ذلك النهار، على ه لابد من الحكومة مابقاش هذه الهضرة ديال سلك، احنا يجب أن عامل مع الحكومات الاجنبية كيفما كان حجمها، وكيفما كانت ثقلها ن الناحية الاقتصادية أن نتعامل معها ندا للند ما يمكن شاي نسمح ي الحقوق ديال المواطنين ديالنا في الخارج، لا يمكن وشفتم طرأ في سبانيا في الخيدو في اسبانيا، على أن ذلك المد العنصري البغيض ي عنده تاريخ وعنده جذور آش دار للمواطنين العزل، هذوك المواطنين ي مشاو في الواقع ساهموا بطريقة أو بأخرى في تطور تلك المنطقة ن الناحية الفلاحية، وشفنا على أنه كاين ذاك المد، كاين هذا خصنا نا نرد لهم "la face"، نقول لهم حقوق الإنسان هما هذوا، إذ كنتم نون بحقوق الإنسان يجب أن المساس بحقوق المهاجرين فهو نوع ن العنصرية خصو يكون نوع كما أنه مثلا المنظمات اليهودية قررت ى أن هو إذا هضرت في l'holacaust راه كتهضر في، أنت ضد سامية احنا خصنا نمشيو في إطار أنه هو اللي كيتجاوز فيما يخص جاوزات اللي كتكون ضد المهاجرين ديالنا يجب أن تصنف داخل اك الباب ديال العنصرية اللي هي في الواقع لابد أن تحارب، ولابد حكومة أن تقوم على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي بإجراءات بتحسيس المواطنين، بتحسيس هذوك المنظمات اللي تكلمنا عليهم، كن كذلك بإتخاذ إجراءات ملموسة، هذوك 2 ديال المغاربة اللي كموا في اسبانيا وكنت أعطيت مثل فيما يخص حقوق الإنسان، ك الشخص اللي جلالة الملك أعطى إشارة واضحة في هذا الموضوع ي أخذ محامي لهذاك السيد اللي كان تضبط في الولايات المتحدة جلالة الملك، أنه هذا ماشي مغربي واحد في الولايات المتحدة فيه 270 مليون وجلالة الملك هو اللي خلص وهو اللي سيفط محامي باش فع عليه، إذن هذه اشارة للحكومة على أن سيدنا كيقول لكم أنه لابد تدافعوا على المواطن المغربي اينما وجدوا اينما كانوا، لابد للحكومة تتبع وتفهم إشارة ديال جلالة الملك في هذا الموضوع.

فيما يخص المسائل الاخرى، فيما يخص القضاء، وتكلمنا فيه، فيما يخص القضاء كاين تعارض بما يخص المقتضيات ديالهم والقانون ديالهم ومقتضياتنا، كنشوف مثلا مشاكل ديال الزواج، ديال الطلاق اللي هو مشكل خطير اللي بيننا وبين هولندا، بيننا وبين بلجيكا، إذن مشاكل خطيرة اللي ما يمكن شاي تبقى الحكومة مكتوفة الايدي في هذا الموضوع، إذن لابد باش يتحل هذا المشكل، كيف نسمح لانفسنا كمغاربة، كدولة مسلمة باش أن امرأة في إطار هذا الخواض ديال القوانين والتعارض لمقتضيات القانونية ما بين المغرب وبين هولندا أو بلجيكا أو الدول الاوروبية، تتصبح لنا امرأة متزوجة ب 2 ديال رجال، لان الطلاق داليلها ماعترفش به أو كذا وكذا، إذن هذه مسألة لابد من أن الحكومة تتدخل وبثقل باش يمكن لها تفضى هذا المشكل ديال هذا الموضوع.

السيد الرئيس:

السي التويزي، تجاوزت الوقت بست دقائق، ولكن أكمل.

المستشار السيد أحمد التويزي:

يمكن نكمل واحد 2 دقائق إذا أمكن.

كذلك لابد من أن ننود بالعمل الذي قامت به فيما يخص إنهاء هذاك الملف الشائك ديال عبد السلام ياسين، اللي ماكناش متفقين عليه، لأنه واحد كثيرة الهضرة، على أي ضخمنا المشكل بمشكل آخر، إذن هاهو تحل عبد السلام ياسين آش طرا ماطرا والو، هاهو كيمشي إلى الجامع بحالو بحال المغاربة، ولكن ذاك المسألة اللي كان فيها كانت مشكلة اللي هي مساس وكنعطيو أوراق في الواقع للناس باش يمكن يطعنوا فيها يخص مسألة ديننا. كاين مشكل الصحافة كذلك وجلالة الملك أكد على أن احترام الحريات واحترام الرأي والتعبير احنا كنحترمو كنطلب من الحكومة أن تحترم رأي التعبير في 2 ديال الحوايج، اللي خص يتطبق فيها القانون بحذافيره كل من مس بالمقدسات المقدسات ديال البلاد هم لوحدهم اللي خص مما فات المقدسات، راه الصحافة اللي عندها حرية التعبير، عندها حرية إبداء الرأي في جميع المسائل بالخصوص، ولكن لابد يكون واحد القانون أن يصدر قانون اللي هو يحمي كذلك المواطن من ثقل الصحافة. في

الواقع هذه السنين كنسمع على أنه لابد من إجراء إعادة النظر فيما يخص قانون الصحافة، نتمنى على أن هذا القانون أن يحمى الافراد كذلك أن يحمي، منين كتكون حتى ديك شرف المهنة لان ما يمكن شاي، لان كيقول للناس "حوتة واحدة كتخنز شواري" يمكن ماغادي شاي نقول الصحافيين ديالنا كلهم مزيانين وما يمكن شاي نقول من العبث أن كتقولو الصحافيين ديالنا كلهم مزيانين، نفس الشيء فيما يخص القضاة، ما يمكن شاي نقولو كلهم مزيانين، وما يمكنشي نقولو راه كلهم مامزيانينش كاين بعض القضاة اللي فاسدين، كاينين، كاينين بعض القضاة الفاسدين ومعروفين، إذن هذه المسألة كما يقولو النصاري هاذ la mauvaise خصها تحيد، ولكن هناك قضاة يفتخر بهم المغرب ومعروفين على الصعيد الوطني، على الصعيد الدولي، إذن لابد من أن يعاد الاعتبار لهذه المسألة.

كاين فيما يخص باش مانطولوش كاين بزاف ديال الحويجات ولكن مانطول شاي عليكم الوظيفة العمومية والاصلاح الإداري- السيد الوزير المحترم- عليكم وعلى عاتقكم واحد المهمة اللي هي خطيرة وصعبة جدا، الإصلاح الإداري، لان في الواقع وزارة حقوق الإنسان والعدل والوظيفة العمومية فهما وزارات في الواقع متداخلة فيما يخص الاصلاح، إذا لم يكن التوازن ديالهم، لان الاصلاح هو حقوق الإنسان، الاصلاح هو العدل، والاصلاح واحد العدد ديال المسائل، إذن غادي نقول بعض المسائل فيما يخص الاصلاح الإداري، وكنعرفو أن ذروك ماباقيش شي واحد كيشك على أن الإدارة ديالنا سواء كانت إدارة الجماعة المحلية والإدارة ديال الدولة، نكون صرحاء احنا الجماعات المحلية ونعترف بكون إدارتنا أصبحت حاجز أمام الاستثمار، أصبحت عرقلة للاستثمار والإدارة في الواقع يجب أن تكون في خدمة الاستثمار، إذن هذه مسألة أساسية كي نحلها، مسألة اللي هي نتكلم فيها يومين أو 3 أيام كي نحل هذه الإشكالية لأن هذا إرث ماشي إرث ديال الحكومات السابقة، هذا إرث من أيام الاستعمار، هذا الفيروس دخلو الاستعمار الى بلادنا.

إذن لابد من أن تكون هناك إجراءات فعلية باش يمكن لنا نحارب مظاهر الفساد، مظاهر الرشوة، ماباقيشاي يتخبا معروف هذا الشيء، واحد إيلا تزادت عليه قميجة بيضاء راه هذاك راه المغرب راه كل شيء واضح، راه كتعرف واحد إذا تزادت عليه قميجة منين جاتو إذن ا واضحين في هذه المواضيع، إذن هذه الرشوة والزبونية والاصا الإداري والفساد اللي كاين لابد من العمل. والوظيفة العمو والاصلاح الإداري ماعندها شاي في الواقع الآليات الزجرية ال نمكنها من فعل هذا، إذن هذا مسألة حكومية لابد من أن يكون هذ تنسيق ويكون إرادة سياسية ديال الحكومة بشكلها تعمل على إصلا على تطهير الإدارة من الفاسدين ومن المفسدين،

كاينة إشكالية الأجور، في المغرب وصلنا لواحد المستوى اللي يمكن، لا يعقل بتاتا أن برلماني يأخذ 3 الملايين الوزير يأخذ6، رئيس مجلس النواب يأخذ 9 أو 8، و"السميك" 160.000 فرنك راه غير ممك هذا الموضوع هذا، لا يمكن هذا الفرق الشاسع فيما يخص الأجو راه ماكاين حتى في شي دولة يكون أكبر راتب يكون 10 ديال الخطرا أو 5 ديال الخطرات أو 6 ديال خطرات، لان كلهم كيعيشوا كلهم هذ مغاربة، ماشي هذاك، هذا البرلماني أو هذا الوزير أو هذا رئيس ف مؤسسة عمومية ياكل شي حاجة أخرى اللي ماكايكلها شاي المغارب باش نعطيوه هذاك اسميك 160.000 فرنك وواحد نعطيوه 7 أو 9 10 ملايين أو 30 مليون على مانسمع.

إذن هنا الإرادة، هنا يجب أن تكون الإرادة ديال الحكومة ف إتجاه هذا التغيير لان هذوك مغاربة، هذاك يعمل إذن أن نشرف العمل يجب أن يشرف العمل اللي كيقوم به هذوك الناس يكون كيشطب، يكو فيه عساس، يكون رجل أمن يكون رجل إطفاء، يكون غدا، على ك حال كيقوم بواحد العمل اللي هو شاق، آش كنديرو احنا بالخصوص في الواقع، آش نقولو باش احنا تكون عندنا هذا الفرق الشاسع فيما يخص هذه الرواتب، إذن الاصلاح إيلادرتو السيد الوزير هاذ الشي وأنتم سياسي، إذن تنتمون الى حزب سياسي عرفتو إذا درتو هذ الإصلاح ديال هذه الاجور راه لن ينسى لكم الوطن هذه المسألة، ولكن هذا خصوا إجراء، شجاعة وإجراء حكومي باش يمكن نقصو، إما نزيدو أو لا نقصوا في الإتجاه على أنه ما يكونش هذا التطاول بحال إيلا واحد كياكل الكاربون وواحد كياكل شي حاجة أخرى واحد بغى يسكن وواحد ما بقى شاي يسكن إذن الأجور إشكالية الاجور لابد أن تقف عليها الحكومة.

وضعية المتقاعدين كذلك وتحطو 2 ديال مقترحات القوانين فيما يخص هذا الموضوع، إذن ما يمكن شاي يكون عندنا، حتى في المتقاعدين، إذن لابد من النظر بطريقة أو بأخرى إذا حطينا هذاك المقترح وراه شرحه الناس فيما يخص هؤلاء المتقاعدين، نتمنى على أن الحكومة تعطيه العناية الكاملة. الاشباح مانهضروش عليهم الشجاعة الكاملة، هذا خدام إيلا كيخدم يتخلص ماكيخدم شاي ماشي هذا مسند على فلان أو لاهذا فلان أو هذا نسيب فلان إلى آخره، إذن خصو يكون الصراحة فيما يخص هذا الموضوع ونعوفو نسدو هذا الملف لان هذا الملف فيه كثرة ديال الهضرة في جميع المنتديات على أن المغرب فيه أشباح... الخ، ثم إعادة انتشار الموظفين، صافي آ السيد الرئيس، انى كملت واستسمح اذا ... أسيدي آجى الى هنا اهضر حتى للغد- شكرا للسادة الوزراء وشكرا للسادة الوزراء وشكرا للسادة المستشارين على انتباهكم.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس :

شكرا، عن فريق الحركة الشعبية الكلمة للمستشار المحترم السيد حميد المؤذن،

السيد المستشار حميد المودن :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

باسم إخواني في فرقي الحركة الشعبية للاصالة المغربية والعدالة الاجتماعية أتدخل في مناقشة ميزانيات القطاعات التي تشرف عليها لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، وهي العدل، الامانة العامة للحكومة، حقوق الإنسان، الوظيفة العمومية برسم القانون المالي لستة الأشهر الثانية من سنة 2000، وهي قطاعات يعتبرها فريقنا أساسية وأشد ارتباطا بحياة المواطنين سواء ما يرجع الى موضوع رعاية الحقوق والواجبات أو ما يتعلق بصيانة كرامة وحقوق الإنسان، أو السهر على تدبير شؤون شريحة عريضة من أعوان الدولة التي ترتبط بهم عائلات وسرائح اجتماعية هامة أو ما يهم السهر على ضبط القوانين ومراجعتها لخدمة الحياة الاقتصادية والإجتماعية والقانونية للفرد المغربي، إنها قطاعات تنتزع كل اهتمام ومتابعة وتقسيم بيت كل مناسبة وأخرى، وما سجلناه عموما على الحكومة هو تراجع وضعف ميزانيات هذه القطاعات، الشيء الذي لا يساعدها على تحقيق ماهو مطلوب منها أو ما تحمله طموحات السادة الوزراء لبلورة دورها وامتلاك القدرة على تحقيق مخططاتها.

السيد الرئيس المحترم،

إن أنظار المغاربة تتجه نحو قطاع العدالة كسلطة أساسية لها دورها البارز في تقدم البلاد أو تأخرها وعنصر مفهوم العدالة أصبح واضحا في المجالات الاقتصادية والإجتماعية، ولاشك أن هذا الجهاز على تمام الوعي بما ينبغي أن يقوم به لمساعدة التطلعات المغرب الى التفاعل مع التحولات والمعطيات التي يعيشها العالم، إننا نكن بالغ الاحترام لهذه السلطة ونحن كحزب سياسي نضعها في مقامها الحقيقي ونحترم عملها ونؤمن بضرورة بل وحتمية استقلالها وتعزيز مكانتها وتكريس مصداقية أحكامها وقراراتها، لكن ما نثيره في مثل هذه المناسبات من ملاحظات يندرج في إطار ارتباطنا بالواقع اليومي للحياة الاقتصادية والإجتماعية ومانعيشه أو يرد علينا من مختلف مناطق المغرب من ردود فعل أو شكايات أو مؤاخذات، وإذا كنا نسجل بإيجاب ما يتحدث عنه السيد وزير العدل المحترم من طموحات وإصلاحات لجهاز العدالة ببلادنا فأمل فريقنا أن يخرج هذا الاصلاح الى حيز الوجود حتى يوضع حد للتكهنات التي تروج حول هذا الموضوع إما التصريح بوجود مشروع إصلاح هو اعتراف بالخلل وبالتالي تعميق لشكوك المواطنين والملاحظين والمستثمرين في سير العدالة الراهن، وهذا يتطلب الاسراع بتنفيذ مراحل الاصلاح ووضعه في الواجهة العملية تحت مراقبة الوزارة والمواطنين، ونعتقد أن تخليق سلوك رجال القضاء وإعادة تأهيل القضاة وتكوينهم يتطلب رهانا كبيرا وربما فترة طويلة، وهنا نتساءل هل من السهل تقويم عادات وسلوك بشري ربما استشرى فيها الانحراف وغاب الضمير وتهاوت الاخلاق لدى البعض، وكيف تتمكن الوزارة من تأهيل وتكوين العنصر

البشري الذي يجمع بين القدماء والجدد والقابل للتقويم والتطوير والقريب من الاحالة على المعاش، إنها منظومة تنطوي على تناقضات، ويبقى الدور الأساسي في هذا الموضوع هو دور المفتشية والمراقبة الصارمة لفك الارتباط بين العاملين في هذا الجهاز السامي والمقدس والطفيليات التي تعيش على الفساد باستدراج رجال القضاء الى الانزلاق وتأثير الاغراءات المادية، إن المواطن يتطلع الى مشاهدة المرافعات والمواجهات بين مكونات جلسات الاحكام بدل الاختصار وربما الحكم المسبق، فنحن السيد الوزير المحترم مع تقوية التفتيش القضائي ومراقبة الاحكام وإعادة فتح الملفات احتراما لحقوق المتقاضين واحتراما لواجبات الدولة التي تصدر الاحكام باسم أعلى مقدساتنا وأسمى مراتب المسؤولية فيها.

إن فريقنا مع كل ما يدعم الجهاز القضائي ماديا وبشريا ومع كل التدابير الاصلاحية الجادة التي تسير في طريق تحقيق عدالة يرتاح لها الجميع، إننا مع مخطط الوزارة الاستعجالي والرامي الى تكثير القضاة وتكوينهم وتوحيد الاجتهاد القضائي وتخليق المرفق القضائي والاهتمام بشكايات لكن أؤكد هنا الشكايات الغير المجهولة وأملنا أن نلتقي بعد ستة أشهر في مثل هذه المناسبة والوزارة قد حققت بعض الاشواط في تنفيذ البرنامج الاستعجالي ورغبتنا هذه تنطلق من صراحة المفتشية العامة التي لا تعود من عملها الا وقد سجلت ملاحظات قابلة للبحث والتنفيذ، ولا ندري حجم الانعكاسات ذلك على حقوق المواطنين في التجارة والأعمال والمعاملات والحريات المواطنين في التجارة والأعمال والمعاملات والحريات والتوثيق الى غير ذلك من القضايا المرتبطة بمختلف مظاهر حياة المواطنين وأنشطتهم ودممهم وربما كرامتهم.

حقيقة إن تنفيذ الاصلاح ليس سهلا أو آليا، لكن ما نريد التأكيد عليه هو مواصلة النضال والمثابرة من أجل تحقيق الاصلاح رغم المواجهة المباشرة والغير المباشرة لخطوات الاصلاح والمرتبطة برواسب الماضي وغياب ارادة إعادة تنظيم هذا القطاع. اليوم الكل ينادي وعلى مختلف المستويات وهذا دعم وطني، بل بعد الاشارات الملكية للسيد وزير العدل المحترم، الذي نعرفه ونعرف غيرته واستقامته ووطنيته ومواقفه، وعليه أن يتحمل مسؤوليته الكاملة، خصوصا وأن الحكومة التزمت في برنامجها بفتح ورش إصلاح القضاء، وعلى الوزراء كذلك أن تزيل عنها ما يروج في الشارع المغربي بوجود ملفات في رفوف مكاتبها لا تتحكم في توقيت فتحها، وهذا نعتبره مسا بقدسية وسمو الرسالة التي تؤديها وزارة العدل.

إن المغاربة متفهمون ويتابعون ما يجري في البلدان الاخرى بعد ثورة الاعلام وهم تواقون الى تفعيل عنصر العدالة في مجتمعهم، لقد سجلنا بإيجاب عناية الوزارة بشكايات المواطنين هذه النافذة التي يجب أن تتسع أكثر باعتبارها الامل الذي يبقى أمام المواطنين لابلاغ ما يتعرضون له من إهمال وما ندعو له هو تعزيز البناية بهذه الشكايات مع البحث في موضوعيتها ومصداقيتها من خلال متابعة مفتشية العامة للقضايا المطروحة عليها في هذا الباب، وقد سجلنا كذلك الاتجاه الذي سار فيه المعهد الوطني للدراسات القضائية على مستوى التكوين والتفتح، ربط العلاقات بالدول الشقيقة من خلال تخريج عدد من القضاة الذين تابعوا دراستهم بالمغرب، وأملنا أن ننمي هذا المعهد نشاطه باعتباره النواة الأساسية في الإصلاح القضائي وإعداد رجال الغد في هذا الميدان، وهذا ما يدعونا الى التركيز على التدابير العملية الميدانية في مختلف مناطق المغرب ليتخرج القاضي وهو مزود بنظرة متكاملة بالنسبة لمجموع التراب الوطني، وليتحول الى أداة فعالة تساهم في تنمية القطاع.

وفي المجال التشريعي فإن فريقنا أبدى ارتياحا لما تنوي الوزارة القيام به من خلال إعادة قراءة بعض مشاريع القوانين تهم المحاكم التجارية ومحاكم الاستئناف الإدارية وتنظيم مهنة التوثيق والخبراء القضائيين والتراجمة الى غير ذلك من المشاريع المعلن عنها ونعتبر في فريقنا عمل مديرية التشريع عملا محوريا ومحركا سواء بالنسبة للوزارة أو من خلال مشاركتها مع وزارات أخرى في صياغة مشاريع قوانين ومراسيم وقرارات.

ونأتي الى نقطة أساسية وهي موضوع تنفيذ الاحكام والمقررات القضائية، وبخصوص هذه النقطة فإن فريق الحركة الشعبية يعتبرها الامتحان العملي والواقعي لجدية الوزارة وحرمتها بل ومصداقيتها، وإذا بقيت الاحكام بدون تنفيذ فلا وجود للعدالة ببلادنا وان ما يصرف على المنازعات في مختلف مراحل التقاضي يبقى ضياعا للوقت والمال

وإذا لم يتمكن المواطن من الحصول على حقه وإذا لم يتلقى المخالف أو الجاني جزاءه، وخصوصا مشكل شركات التأمين والإدارات العمومية أو الجماعات المحلية، وبقدر ما سجلنا النسب المحققة في هذا الباب بقدر ما ندعو وبكل قوة الى وجوب إحداث آليات مجدية للتنفيذ الفوري، كما سجلنا توجيه عدة رسائل دورية للسادة الوكلاء العامين للملك ووكلاء الملك تدعو الى تفعيل عمل النيابة العامة وتطوير أساليب عملها وهذه إشارة تحمل معناها، وتنبه كذلك إلى وضعية السجون بالمغرب التي يطبعها الاكتظاظ وتتحمل أكثر من طاقات وإذا كنا قد اضطلعنا على هذا الموضوع بكل تفاصيل عند دراسة مشروع قانون تسيير المؤسسات السجنية، فان ما ندعو إليه باسم فريقنا اليوم هو بلورة هذا التشريع على أرض الواقع وإيجاد مؤسسات سجنية لائقة تؤمن إقامة مريحة للنزلاء باعتبارهم مغاربة يجتازون ظروف إصلاح لا تلغى واجب الدولة بالمحافظة على كرامتهم وإنسانيتهم وعودتهم الى الحياة العامة وإدماجهم من جديد في الحياة العادية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين الاعزاء،

بخصوص الوظيفة العمومية لابد من وقفة تناسب أهمية هذا القطاع الذي لازال يتحمس لعمل ما إلا أنه لم يخرج بأي جديد يميز فترة الحكومة الحالية عن الحكومات السابقة، إننا نسمع عن مشاريع الاصلاحات لفائدة العاملين بالقطاع العمومي، وذلك يتدارك الانظمة الإدارية القديمة التي لم تعد صالحة من حيث سلاليم الأجور أو الأساليب الادارية التي تتجاوزتها التحولات التقنية والتشريعية وأداسها ثيار التغيير والمنافسة وسرعة الإستجابة والتفاعل مع آليات العولمة، وإذا كان ما يجري حوله هو الإستفادة من ثمرات الإنفتاح والاندماج في المحيط الخارجي فإنه مدعو الى توفير آليات العمل المناسبة ومنها إدارة وطنية حازمة ونظيفة ومبتكرة لها من الموارد البشرية والتجهيزات التقنية والتكوين ما يجعلها في مستوى أداة الدور المطلوب منها لقد حان وقت التخلي عن مفهوم إدارة القطاع العام الذي يستند الى تأويل الأجور والرواتب دون مراعاة المردودية والانتاج والخلق والتطوير والابتكار، وإذا كنا قد حققنا نسبة توظيف عالية من مقاييس الحديثة وبالمقارنة مع دول أخرى على مستوى ما يتوفر عليه القطاع العام من مناصب إدارية، فبالرجوع إلى أية ميزانية للدولة تتضح الاعباء التي تتحملها على مستوى الاجور، وبالرجوع كذلك إلى مختلف القطاعات الإدارية بما في ذلك المؤسسات العمومية يلاحظ أن الإدارات الوطنية تكتنز طاقات بشرية هامة ينبغي الإستفادة منها في تنمية البلاد بدل تعطيل عطاء أكبر شريحة تعيش محاصرة بالمكاتب وبأجور جامدة وزهيدة لاتساير مؤشرات تكاليف العيش، وإذا كانت الدولة قد تراجعت عن التوظيفات حيث لم تتعدى هذه السنة 17543 منصب ورذا كانت الإدارة العمومية تحيل على المعاش أعداد كبيرة دون تعويضها الا في ثلاث قطاعات فعلينا أن نعود الى الرصيد البشري الموجود ودراسة كيفية الاستفادة منه ومراجعة أوضاعه الإدارية بالدفع به الى الانخراط تلقائيا في التنمية.

وهنا لابد أن نتساءل عن ظاهرة استجراء الفوارق في التعويضات والحوافز بل والامتيازات داخل المرافق العمومية، وهذا عالم شاسع يضم متناقضات لاتفهم إلا من منطلق المس بحقوق العاملين بالإدارة من خلال خلق وتكريس طبقية إدارية لا أساس لها من العدالة، هناك نضالات داخل الوظيفة العمومية على مستوى القوانين الخاصة بالقطاعات الشيء الذي أبرز هذه الطبقية التي لا تعود في بعض الاحيان الى طبيعة العمل الذي يستحق علاوة خاصة، ولكن أصبح ظاهرة عامة يستفيذ منها البعض ويقضى منها الآخرون، فهناك وزارات يتمتع العاملون فيها بتعويضات هامة وهناك مرافق أخري استطاعت أن تحصل على تعويضات هامة، وهناك إدارات يقال في شأن اقتراحاتها أنها تمس بالتوازنات ومبدإ العدالة بين أعوان الدولة، هناك إدارات استفاذت من مراسيم، وهناك من ووجهت بالرفض، فأية عدالة؟ وأي منطق؟ وأية مناهج ونظم يسير عليها القطاع العمومي في المغرب؟ وكيف تريدون- السيد الوزير- تطبيق ميثاق الاخلاق والدولة نفسها تضربه بالصميم؟

إن وزارة الوظيفة العمومية تعيش أزمة غياب نظرة أو تصور شمولي، وهذا ما انعكس سلبا على اختلال التوازن بين أسلاك الموظفين، فيما بين رواتبهم وسلاليم وتعويضاتهم، بل وهناك حساب عسير للترقية، وهناك تسلل للترقية واختراق السلاليم.

السيد الوزير،

بالرجوع الى فقرات الميزانية ومحتوى عرضكم التقديمي نلاحظ أن وزارة الوظيفة العمومية اختارت الحديث عن الطموحات وتركت الدفاع عن الوسائل المادية لبلورة هذه لطموحات، أما فيما يتعلق بوزارة حقوق الإنسان فإنني أشكر السيد الوزير على العمل الذي يقوم به وأتمنى له المزيد في عمله طبعا مع عدم النسيات بعض الخروقات التي تقع من طرف بعض الإدارات والتي يعرفها الجميع وليس لي ما أقول له إلا أن يصل بوزارته لما أجاب عنه في يوم من الأيام حينما سئل ماذا تتمنى لهذه الوزارة، فقال أتمنى لها أن لاتبقى.شكرا السيد الوزير، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

شكرا السيد المستشار،

الساعة الآن الواحدة و10 دقائق سنستهل عملنا إن شاء الله في تمام الساعة الثانية ونصف، وشكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.